



ومن فريق الأصالة والمعاصرة توصل مكتب المجلس بمقترحات القوانين التالية:

- مقترح قانون يقضي بتتيمم القانون رقم 65.69 المتعلق بمدونة الشغل؛

- مقترح قانون يحدد المسطرة المتعلقة بالمساءلة الجنائية لأعضاء الحكومة؛

- مقترح قانون يتمم الباب التاسع من الكتاب الأول من قانون المسطرة الجنائية بفرع ثالث يتعلق بالتعويض عن أضرار الإعتقال الإحتياطي لحالة عدم المتابعة والبراءة؛

- مقترح قانون يقضي بتغيير المادة 139 من القانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية؛

- مقترح قانون يقضي بتغيير وتتميم مجموعة القانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية الباب الثامن في الإتجار في البشر؛

- مقترح قانون يقضي بنسخ الفصل 188 من مجموعة القانون الجنائي؛

- مقترح قانون يقضي بتتيمم مجموعة القانون الجنائي؛

- مقترح قانون يعدل ويتم القانون رقم 22.01 المتعلق

بالمسطرة الجنائية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم

1.02.225 بتاريخ 25 رجب 1423 "3 أكتوبر 2002"،

كما تم تتيممه وتغييره بموجب القانون رقم 03.03 الصادر بتنفيذ

الظهير الشريف رقم 1.03.140 بتاريخ 26 من ربيع الأول

1424 "28 ماي 2003"؛

- مقترح قانون يتعلق بتنظيم الوصاية الإدارية على الجماعات

وضبط تدبير شؤون الأملاك الجماعية وتفويتها؛

محضر الجلسة السادسة والعشرين

التاريخ: الثلاثاء 25 رمضان 1438 هـ (20 يونيو 2017م).

الرئاسة: السيد الحبيب المالكي، رئيس مجلس النواب.

التوقيت: ساعتان وثمانية وعشرون دقيقة ابتداء من الساعة الحادية عشر صباحا والدقيقة العاشر.

جدول الأعمال: الجلسة الشهرية للأسئلة الشفهية المتعلقة بالسياسة العامة الموجهة للسيد رئيس الحكومة.

السيد الحبيب المالكي رئيس مجلس النواب، رئيس الجلسة:

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة النواب،

طبقا لمقتضيات الفصل 100 من الدستور وخاصة الفقرة الثالثة منه، وعملا بمقتضيات المواد من النظام الداخلي من 202 إلى 207، يعقد مجلس النواب يومه الجلسة المخصصة للأسئلة الشفهية المتعلقة بالسياسة العامة التي يجيب عنها رئيس الحكومة. وقبل الشروع في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيدة الأمانة لتلاوة ملخص عن المراسلات الواردة على المكتب، فلتفضل السيدة الأمانة.

السيدة أسماء اغلالو أمينة المجلس:

شكرا السيد الرئيس،

توصلت رئاسة المجلس من المحكمة الدستورية بالقرار رقم 17/11، الذي صرحت المحكمة بمقتضاه بإلغاء انتخاب السيد عبد الله أبو فارس بالدائرة الإنتخابية المحلية سطات.



اعتمدت بلادنا خلال السنوات الأخيرة مجموعة من السياسات والمشاريع والأوراش وبرامج التأهيل بهدف النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والمجالية، ولربح رهان تقليص الفوارق وتعزيز العدالة المجالية بين مختلف جهات المملكة في الاستفادة من هذه السياسات والمشاريع والأوراش والبرامج وجب تعزيز العدالة في إنشاء أقطاب تنموية وتسريع وتيرة تنزيل اللامركزية واللامركز، من خلال تمكين مختلف الجهات والجماعات الترابية الأخرى من الإمكانيات القانونية والإدارية والمالية اللازمة بما يحسن الخدمات الأساسية المقدمة للمواطنين ويمكن من التوزيع العادل للمرافق الحيوية كالـتعليم والصحة وبرامج رفع العزلة وتقوية البنى التحتية.

لذا، نساءلكم السيد رئيس الحكومة المحترم، فرق ومجموعة الأغلبية، عن حصيلة تنفيذ هذه السياسات والمشاريع والأوراش والبرامج في مختلف جهات المملكة، وكذا عن الإجراءات التي قامت أو تنوي الحكومة القيام بها لإقرار العدالة المجالية بين الجهات في هذا المجال والاهتمام أكثر بالمجالات الهشة والأكثر خصاصا، شكرا.

السيد الرئيس:

الكلمة الآن للفريق الإستقلالي للوحدة والتعدالية لطح السؤال المحوري، السيد النائب إسماعيل البقالي.

النائب السيد إسماعيل البقالي:

شكرا السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

تعتبر العدالة المجالية المدخل الرئيس لتحقيق تنمية بشرية متوازنة وتقليص الفوارق الاجتماعية ومحاربة الهشاشة والإقصاء الإجتماعي، والقضاء على سياسة المغرب النافع والغير النافع،

- مقترح قانون يقضي بتعديل المادة 316 من القانون رقم 39.08 المتعلق بمدونة الحقوق العينية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.178 الصادر في 25 من ذي الحجة 1432 "22 نوفمبر 2011"؛

- مقترح قانون يقضي بإضافة مادة جديدة في المدونة العامة للضرائب؛

- مقترح قانون يقضي بتغيير وتتميم مجموعة القانون الجنائي فيما يتعلق بتجريم التكفير.

ومن فرق ومجموعة الأغلبية، توصل المجلس بمقترح قانون يقضي بتغيير المادة 2 من القانون رقم 39.08 المتعلق بمدونة الحقوق العينية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا للسيدة الأمينة،

نشرع الآن في جدول الأعمال الذي يتضمن سؤالاً محورياً حول العدالة المجالية والتنمية تقدمت به فرق ومجموعة الأغلبية والفريق الإستقلالي للوحدة والتعدالية، كما يتضمن جدول الأعمال سؤالاً حول السياسة المنتهجة من قبل الحكومة في مجال إدماج الشباب تقدم به فريق الأصالة والمعاصرة. الكلمة الآن لفرق ومجموعة الأغلبية لتقديم السؤال المحوري، السيد النائب عبد العزيز كوسكوس.

النائب السيد عبد العزيز كوسكوس:

شكرا السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،



مختلف المناطق في إطار عدالة مجاليه وذلك بغض النظر عن موقعها الجغرافي، عن ظروفها المناخية، عن خصوصياتها الاقتصادية والإجتماعية وغيرها من العوامل التي تؤثر عادة في تطور بعض المناطق.

ويمكن أن نعترف أنه على الرغم من توالي المقاربات وتعدد المخططات والمشاريع منذ عقود في هاذ الإتجاه، وعلى الرغم من أن كل ذلك مكن من تحسين البنيات الأساسية والبنى التحتية عامة، وعلى الرغم من أن بلادنا تتوفر على نموذج للحكامة الترايية يمكن مختلف الجهات من الإندماج والإنخراط في الديناميكية التنموية التي تعرفها بلادنا. على الرغم من كل ذلك فإن هنا لا يزال هناك انطباع ولا تزال هناك عدد من المؤشرات تبين بأن بعض الجهات لا تزال تعيش تأخرا في المجال التنموي عن جهات أخرى، لا تزال هناك جهات محظوظة وجهات غير محظوظة، جهة نسبة النمو فيها ووتيرة التنمية مقبولة ملموسة، وجهات وتيرة التنمية غير مقبولة وغير ملموسة. حتى أتى النموذج الجديد للجهوية المتقدمة الذي وضع دستور 2011 إطاره العام، وشكل فرصة مهمة وغير مسبوقه للتأسيس لتجربة جديدة أو متجددة أيضا، جديدة ومتجددة للتنمية المجالية، تبني على تقوية المؤسسات الجهوية، تمكين الجهات من بناء نموذجها الخاص بناء على مؤهلاتها مع إرساء آليات التضامن بين الجهات.

ولذلك، فإن تصور الحكومة لتحقيق العدالة المجالية اليوم كينيني على جوج ديال الأسس: الأساس الأول هو تسريع وتيرة إرساء الجهوية المتقدمة؛

الأساس الثاني هو توجيه مختلف السياسات العمومية من أجل إبراز نموذج تنموي يسير نحو العدالة المجالية وفق خصوصية كل جهة أو خصوصية كل منطقة. هذا إذن هما الأساسان اللذان يتركزان عليهما تصور الحكومة لتحقيق العدالة المجالية وبالتالي سأحدث عن كل الأساس.

وإعطاء التنمية الجهوية مدلولها الحقيقي. فهل لدى الحكومة إستراتيجية واضحة المعالم وبرنامج محدد لإقرار عدالة مجاليه حقيقية انطلاقا من البرنامج الحكومي الذي التزمت من خلاله الحكومة بوضع مخطط تنفيذي لتسريع إنجاز برنامج لتقليص الفوارق الإجتماعية والمجالية بالعالم القروي؟ وما هي التدابير المتخذة لجعل العدالة الترايية في قلب تدبير السياسات العمومية حتى تكون رافعة أساسية للتنمية المتوازنة؟

السيد الرئيس:

الكلمة الآن للسيد رئيس الحكومة للإجابة عن السؤال المحوري، فليتفضل مشكورا.

السيد سعد الدين العثماني رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء والنواب المحترمون،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

أريد في البداية أن أشكر السيدات والسادة النواب على اختيار هذا الموضوع الحيوي المهم لي هو موضوع العدالة المجالية، والذي يعتبر من التحديات الكبرى ليس فقط في بلادنا، بل لجميع البلدان تقريبا في مختلف البلدان ستجدون شمال-جنوب، مناطق بعيدة ومناطق قريبة، مناطق غنية ومناطق الفقيرة. لكنه موضوع يستحق فعلا أن نوليها إهتمام كبير، وقد أولته بلادنا الإهتمام طيلة السنوات الأخيرة، بل ربما يمكن أن نقول طيلة عقود، وكان الهدف دائما ولا يزال تمكين مختلف جهات ومناطق المملكة من الإستفادة من نصيب الجهد التنموي الذي تقوم به بلادنا. والهدف الثاني اجتماعيا هو تحقيق حد أدنى من التنمية، من الرفاهية لساكنة



وتماشيا مع تعهدات البرنامج الحكومي، تعمل الحكومة اليوم على تسريع وتيرة استكمال الصرح القانوني عن طريق إصدار المراسيم التي بقيت، فجاءت الحكومة الجديدة لقينا 32 مرسوم صدر، بقات حوالي 30 مرسوم تقريبا، صدرنا منها دابا 21 مرسوم المجلس الحكومي المقبل بعد يومين غادي ندوزو بعض المراسيم، غتبقى بعض المراسيم وهكذا بمعنى في المدى القريب جدا غيدوزو المراسيم. بطبيعة الحال بقات بعض المراسيم ذات أهمية بالغة في تدبير شؤون الجهة، وهاذ المراسيم نحن نكعب عليها، بطبيعة الحال هاذ المراسيم كتوجه صعوبات مفاوضات أو تشاور مع مختلف الفاعلين، بعضها احنا أعطيناه لرؤساء الجهات باش ناخذو المشورة دياهم قبل إصدار المراسيم، احنا حاولنا ندفعو فهاذ المقاربة التشاركية مع الجهات نفسها في إصدار المراسيم، فإذا احنا سنعمل بإذن الله على إصدار هاذ المراسيم التنظيمية التي تم مختلف الجماعات الترابية لأن هاذ 60 راه ما كتهمش فقط الجهات، كتهم الجهات في مختلف الجماعات الترابية، الجهات ومجالس العمالات والأقاليم وأيضا الجماعات المحلية، وإذن غادي إن شاء الله غادي نستكملوها في القريب العاجل.

لكن هناك شيء مهم أيضا، هو ميثاق اللاتمركز الإداري، احنا كتعرفو بأن اللاتمركز غير كافي إذا لم يكن مصاحبا باللاتمركز، فنحن الآن بصد العمل على الإعداد النهائي لنص ميثاق اللاتمركز الإداري، والذي يهدف إلى إعادة تنظيم الهياكل الإدارية على المستويين المركزي والترابي، وللبحث عن فعالية أفضل للسياسات العمومية المتخذة والمعتمدة في إطار القانون التنظيمي للجهة فهما متكاملان إن شاء الله وغادي نمشيو فيه بجرأة في المراحل المقبلة.

لكن أريد أن أشير إلى آلية مهمة أشار إليها الدستور، وهي من بين الأمور اللي غادي يمكن نخدمو على المراسيم دياها، وهو الفصل 142 من الدستور الذي أشار إلى صندوقين: صندوق

أولا بالنسبة لاستكمال البناء، بناء جهوية متقدمة، أنتم تعرفون بأن الجهوية المتقدمة فرصة في بلادنا ذات أهمية كبيرة فيما يخص العدالة المجالية، وحسن تنزيلها وحسن تطبيقها في الواقع غادي يمكننا باش نستدركو عدد من التأخر الذي وقع في عدد من الجهات، ويمكن أن نقول بأن القوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية وهي ترسانة متكاملة تنظم هذا الشكل المتقدم من اللامركزية، تهدف في عمقها وفي فلسفتها إلى تمكين الجماعات الترابية ومن بينها الجهات من الآليات القانونية والآليات المالية والمادية التي تسمح لها بالاضطلاع بالمهام المخولة لها على مستوى التنمية المحلية، وتتمثل أساسا في التصاميم الجهوية لإعداد التراب وكذا برامج التنمية للجهات والعمالات والأقاليم، برامج عمل الجماعات والتي يستوجب إعدادها نهج مقارنة تشاركية بين مختلف الفاعلين وكذا الإحترام التام بطبيعة الحال لتوجهات وسياسة الدولة مركزيا.

ولقد نظم القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات العلاقة بين الدولة والجهة عن طريق التعاقد، وبالمناسبة هاذ القانون حدد صلاحيات الجهة لا ينتظر، صلاحية الجهة لا تنتظر أي مرسوم، صلاحيات الجهات ليست بحاجة إلى أي مرسوم، والقانون حدد صلاحياتها أو ما سندش هديك الصلاحيات إلى الحكومة بمرسوم أو بآليات أخرى، فالجهات عندها صلاحيات أخرى، وتحتاج هي إلى الشجاعة لتمارسها على أرض الواقع، وهذه القوانين أيضا في هاذ التعاقد بين الجهات والدولة، هدفت إلى تفعيل دور الجهات في مجال التنمية وتأهيلها لتدارك الخصاص على مستوى البنيات التحتية، وعلى مستوى الخدمات الإجتماعية، وضمان الإنسجام الضروري بين السياسات العمومية والقطاعية والإستراتيجية التنموية الجهوية وتشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ومختلف الفاعلين على المستوى الجهوي.



وخصوصا البنيات التحتية الجهوية في أفق تحقيق تنمية مجالية عادلة ومتفاوتة.

هذا إذن بالنسبة للجهوية اللي غادي نعطيها أهمية في تشارك وتشاور مع الجهات، وستمكّن هاد الجهوية المتقدمة بإذن الله إيلا تم الإرساء دياها أو التطوير دياها اللي غادي يتم تدريجيا بالمناسبة وتمكينها من القدرات هي باش تسير فهاد الإتجاه، هذا سيمكّن بإذن الله على الإستدراك نسبيا في مجال العدالة المجالية. وبالمناسبة أغلب الجهات وضعت مخططاتها الجهوية، وهاد المخططات الجهوية الآن في صدد التشاور مع الجهات، هاد المخططات اللي وضعتها الجهات هي نفسها بتشاور مع مختلف الفاعلين لأن الجهات هي اللي كتعرف الحاجيات دياها الآنية، هي اللي كتعرف كيفاش غادي يتوزع ديك الحاجيات؟ أشنا هي الأولويات على مستوى المشاريع؟ هاد المقاربة هي اللي غادي تمكّننا باش الجهات تمشي في اتجاه ديال المشاريع وديال المبادرات التي ستنبع من الجهة نفسها.

الأساس الثاني للعدالة المجالية بالنسبة للحكومة، هو توجيه السياسات العمومية بما يمكن من بروز نماذج تنموية جهوية جديدة، بمعنى عندنا واحد العدد من المخططات مركزية مشتاغلة، في كل مخطط، وفي كل برنامج ندمج الآن هاد القضية ديال العدالة المجالية، ندمج الإهتمام بالجهات أو بالمناطق الأقل نموا، وغادي نشوفو بأنه في كل مخطط كاين جزء اهتمام بهاد الموضوع، كاين جزء من الإهتمام بهاد الموضوع. وأيضا هناك برامج خاصة، برامج خاصة للمناطق التي لم تستفد من ثمار النمو لحد الساعة. ومن هنا فتفعيلا لمضمون التصريح الحكومي أطلقت مبادرة تروم تنمية المراكز القروية الصاعدة وأنتم تعرفون بأن المراكز القروية الصاعدة عندها واحد الدور بنوي في هيكله العلاقة بين المجالين الحضري والقروي، هي مجال قروي ولكن مجال قروي متقدم قليلا قريب من المجال الحضري وذلك عبر تأطير المجالات القروية، تحسين

التأهيل الإجتماعي وصندوق التضامن بين الجهات. وينص الدستور على أن صندوق التضامن بين الجهات يهدف إلى التوزيع المتكافئ للموارد قصد التقليص من التفاوتات بينها، أو غادي يقوم هاد الصندوق بواحد الدور كبير فهاد العدالة المجالية في المستقبل، غادي يمشي إلى حين الوصول إلى حد معقول، غادي يبقى الصندوق لأنهما صندوقان مؤقتان بنص الدستور، غادي يمشي إلى حد أن نصل إلى حد معقول من العدالة المجالية، وهاد الصندوق ديال التضامن بين الجهات غادي ياخذ واحد الميزانية من حظ الجهات ويوجهها إلى الجهات الأقل نموا. الآن نحن بصدد مناقشة المرسوم، الآليات ديال كيفاش غادي يتصرف؟ بأي معايير ستصرف؟ من أين ستأتي الموارد؟ إلى آخره... هادي كلها إشكالات نعمل على حلها في هاد الفترة وسنعمل على إخراج المرسومين في القريب إن شاء الله.

وصندوق التأهيل الإجتماعي هو أيضا سيقوم بدور كبير فهاد الشيء، علاش؟ لأن صندوق التأهيل الإجتماعي حتى هو غيتوجه إلى الجهات، الجهات ماشي إلى المناطق، نقولو إلى المناطق الأقل استفادة من النمو باش يدعمها كي يؤهلها اجتماعيا، وهي المناطق بمفهوم أعم ماشي الجهات، يمكن أن تكون في جهات غنية ومناطق أقل فأقل تأهلا وعندها مشاكل إجتماعية.

بالإضافة إلى هذين الصندوقين، عمدت الحكومة في أول قانون للمالية في هذه الولاية إلى رفع حصيلة الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل، التي رصدت للجهات من 2% إلى 3% في أفق بلوغ 5% بعد خمس سنوات، وكذا الضريبة على عقود التأمين التي رفعت من 13% إلى 20%، إضافة إلى اعتمادات من الميزانية العامة التي تقدر ب 2 مليار درهم أي ما يعادل مجموعه أكثر من خمسة د المليار يعني ما يقارب 5,2 مليار درهم مما سيمكّن من تعزيز التنمية على مستوى الجهات



هيكله الدواوير، مختلف الدواوير وغادي تكون الحكومة هي اللي غادي تقوم بهاذ الإعداد في تنسيق بطبيعة الحال مع الجهات المعنية والفاعلين المحليين؛

عقد اتفاقيات بين الدولة والجهات لتأهيل مراكز الجماعات الترابية، ومن جهة أخرى تم الشروع منذ شهر في بلورة وتنزيل مقاربة جهوية لتأهيل مراكز الجماعات الترابية عبر عقد اتفاقيات بين الدولة والجهات، يعني تعقدت اتفاقيات مع عدد من الجهات ومن جماعات ترابية بهدف تأهيلها، وتعطت الأهمية للجماعات اللي هي أقل نموا، وهنا عقدت فعلا اتفاقيات لتأهيل 96 جماعة قروية بجهة درعة-تافيلالت بغلاف مالي قدره 600 مليون درهم، تأهيل مجموعة من الجماعات القروية التابعة للجهة الشرقية بغلاف مالي قدره مليار و200 مليون درهم، تأهيل 119 جماعة قروية بجهة بني ملال خنيفرة بغلاف مالي قدره 650 مليون درهم، وسيتم إبرام اتفاقيات مماثلة مع الجهات المتبقية وبدينا بالجهات الأقل نموا، لأن داك شي فيه معيار وغادي نمشيو للجهات الأخرى تدريجيا؛

إرساء البنيات التحتية في جميع المخططات المديرية ديال البنيات التحتية كتعطي الأهمية لأول مرة لها العدالة المجالية، وغادي نعطي غير أمثلة لأنها مخططات متعددة وبرامج متعددة، مثلا في قطاع الموانئ مثلا، عندنا اليوم الإستراتيجية الوطنية لموانئ 2030، هاذ الإستراتيجية عمدت إلى إعداد أقطاب باش كل جهة وإن كانت بعيدة كيتعطي ليها جزء ديالها من إعطاء عدد الموانئ، ما بقيناش كنشوفو فقط الفائدة الاقتصادية يعني على مستوى التنظيم ديال الموانئ اللي غادي نركزو عليها وطنيا لا، كل جهة خاص يكون عندها الحظ ديالها من هاذ المخطط المديرية، ومن هنا جا هاد المفهوم القطب المينائي الذي يساعد على توزيع جهوي إستراتيجي متكافئ للموانئ ذات الدور الهيكلي المهم في الإقتصاد على المستوى الوطني ومن هنا أعدت 6 أقطاب: قطب

المشهد العمراني، تنظيم وتقريب الأنشطة والخدمات العمومية، ويتم حاليا إعداد البرنامج الوطني للمراكز القروية الصاعدة 2017/2021 وهو يروم ويهدف إلى تقليص ثقل وآثار الهجرة القروية وتنظيم التنمية الحضرية والترابية واثمين الإستثمارات والموارد المتاحة، مع العمل على تعزيز الإستثمار الخاص. وهاذ البرنامج سيتم إعداده في القريب، وأتمنى أن تستدعوا السيد الوزير، في اللجنة المعنية ليعرض هاذ المخطط بعد إعداده.

وفي إطار دعم وتحسين الإطار المبني وتأهيل العمارة في العالم القروي أيضا، هاذي من بين المبادرات اللي أعلننا عليها في البرنامج الحكومي هو إطلاق برنامج المساعدة المعمارية المجانية لفائدة العالم القروي، احنا عارفين بأن في العالم القروي كاين بزاف ديال الناس بناو دوية ولا بغاو بينيو ولكن المصاريف ديال إعداد التصميم شوف المهندس يتخلص المصاريف ديالو إلى آخره...، كثير من الناس لا يقدرن عليها وبقاو مبلوكيين، ما قدوش يصاوبو التصميم ديالهم أحيانا بناو بطريقة عشوائية، وأحيانا بغاو يزيدو هداك البناء ولكن عدم وجود المصاريف باش يديرو المساطر القانونية كتجسهم، ومن هنا اتخذنا قرار ديال المساعدة المجانية لجميع الناس ديال العالم القروي في إعداد التصميم ديالهم باش يمكن هما ياخذو الترخيصات ديالهم وبينيو في إطار القانون. وهذا الآن راه كاين إجراءات الآن غادي يكون تعاقد مع مهندسين معماريين وطبوغرافيين اللي غادي يقدموا هاذ الخدمة، وهاذ المهندسين الدولة اللي غادية تخلصهم هما غادي يقدموا الخدمة لهاذ مواطني العالم القروي، وهاذ الشي غادي يتم على مستوى الوكالات الحضرية اللي عندها 30 وكالة حضرية على طول وعرض التراب الوطني اللي هي غادي تشرف على هاد العملية هادي. إذن هذا غادي يتم في القريب العاجل وهي الهدف منها إذن تقريب هاد الخدمة المواطنين أولا، ولكن أيضا حتى واحد الخدمة غادي تقوم بها الحكومة وهو إنجاز تصميم ديال إعداد



جديدة تحاول أن تستدرك، ولكن خاصنا نثمنوا بعدا، لأن إيلا ما وصلناش للدوار ما يمكنش نوصلوا للدار، واحد يوصل للدوار وحنا نوصلوا للديور إن شاء الله سنعمل على يعني إعطاء دفعة أكثر لهاذ البرامج ديال تطوير نسبة التزويد بالماء الشروب والكهربية القروية، وأيضا الطرق القروية في مختلف المناطق التي لم يصلها بعد توسيع الخدمات؛

في مجال التعليم أنتم تعرفون نحن نعرف جيدا الخطر ديال هاذ عدم وجود العدالة المجالية في التعليم وكثير من البرامج توجهات لهاذ المجال، بحال برنامج تيسير مثلا، برنامج كان طلقوا جلالة الملك ديال مليون محفظة واللي وصل اليوم 3 دالمليون و900 ألف محفظة قريب 4 دالمليون محفظة فهمتيني، كايين المشكل استهداف بعض هاد البرامج حنا واعمين بهاذ مشكل الاستهداف اللي كيكشف كل مرة لأن هاذ البرامج كتحتاج إلى تطوير باش تمشي أكثر إلى الفئات المحتاجة إليها أكثر وكل مرة كيطور برنامج شوية وعدد من البرامج الاجتماعية الأخرى موجودة حنا واعمين بهاد الشيء، ولذلك في هاذ الموسم الدراسي وزارة التربية الوطنية وزارة التعليم عمدت إلى برنامج عام لتأهيل المؤسسات الدراسية في مختلف مناطق المغرب في الحضر وفي البادية، وهاذ البرنامج العام للارتقاء بالمؤسسات التعليمية وأيضا بالداخليات وبالفضاءات المدرسية وتجهيز هذه المؤسسات بما يلزم في هذا المجال تم واحد الجهد مشكور كبير غادي نلقاو التأثير ديال عمليا على جودة الفضاء المدرسي أولا مع الدخول المدرسي الحالي، تزويد المؤسسات التعليمية بالتجهيزات كايين واحد الورش ديال 350 ألف طاولو للتلاميذ، 146 ألف مكتب للمدرسين، 146 ألف سبورة كلها مرة واحدة، وبالمناسبة أشكر وزارة التعليم والسيد الوزير لأن دار شراكة في إطار القانون شراكة مع المكتب ديال التكوين المهني باش مكتب التكوين المهني هو اللي غادي يوجد هاد الشيء كامل، والسبب ديال هاد الشراكة هو العجلة السرعة، خاصنا

الجهة الشرقية الموجه نحو أوروبا والبحر المتوسط والفضاء المغاربي؛ قطب الشمال الغربي بوابة المضيق مع طنجة؛ قطب القنيطرة والدار البيضاء؛ قطب دكالة-عبدة؛ قطب سوس-تانسيفت وقطب موانئ الجنوب. وهكذا شرعت الحكومة في تنزيل هاد الإستراتيجية عبر إطلاق عدة دراسات في بناء مشاريع مينائية جديدة مهمة تقدر تكلفتها الإجمالية بحوالي ستين مليار درهم، والأهم فيه هو ماذا؟ هو هاد التوزيع على أقطاب جهوية تحاول أن تروم إعطاء الجهات الأقل نموا أيضا حظها، حظها من هذا؛ وهذا أيضا على مستوى تأهيل المطارات الجهوية إعطاء أهمية أكبر للمطارات الجهوية في مناطق أقل نموا؛

وفي القطاع الصناعي إيلا لاحظتو راه الآن في هاذ الاستراتيجية التسريع الصناعي درنا منطقة حرة على الأقل في كل جهة، ومعنى ذلك حتى الجهات البعيدة غتكون فيها منطقة حرة، ما غادي نبقاوش نديروا فقط النجاعة الاقتصادية، ولكن ندفعوا هذيك الجهات باش نعطيها إمكانية تجر حتى هي اقتصاديا، فهذا حتى هو من بين القرارات التي اتخذت واللي غادي نمشيو فيها؛

-تحسين وتعميم المرافق الاجتماعية الأساسية، لا بد أن أشيد بمختلف البرامج التي تمت طيلة المراحل السابقة، وهي برامج كبيرة مكنت العالم القروي من تحسين مؤشرات الاستفادة من البنيات الأساسية، هذا جهد تم وخاصنا نثمنوه، بالنسبة للطرق القروية بلغت نسبة الولوج إلى 79% سنة 2016 مقابل 34% سنة 1994، التزويد بالماء الشروب بلغت النسبة 95% في 2015 مقابل 34% سنة 94، الكهربية القروية نسبة الربط تجاوزت 98% سنة 2015 مقابل 18% سنة 95، إذن كان هناك جهود، ولكن لا يزال أمامنا عمل خصنا نديروه، باقي الربط بالكهرباء حنا عارفين ولا بالماء الشروب ما كيوصلش إيلا وصل قريب من الدوار ما كيوصلش لكل دار دار، حنا فاهمين هاذ الأشكال اللي كايين، وسنعمل على تدارك هاذ الإشكال ببرامج



الأكثر نمواً، ما غنقناوش نفكرنا فقط في عدد السكان وبالمساحة وبعدها المرضي اللي كيجيو -لا- كنفكرنا هذاك اللي بعيد واخا يكوننا قلال خاصنا نقربوا لهم الخدمة لأن التنقل دياهم حتى هو كيتعبهم هذاك المرضي اللي في واحد القرية بعيدة وفي واحد المدينة بعيدة باش يمشي للجهة اللي فيها السكانير مثلا غادي يقطع 300-400-500-600 كيلومتر حتى هاذيك كلفة كلفة ديال الصحة غادي نقربوا له هاد الخدمة نسبيا بطبيعة الحال لأن هاد الخدمة، خاصها تجهيزات، خاصها بنية، خاصها متخصصين تقنيين اللي يكوننا فيها باش يسيروا هاذيك التجهيزات وغادي نهدفوا إن شاء الله إلى تقريب هذه الخدمات، ولكن واحد النقطة جديدة تمت في مجال الصحة وهي مهمة في مجال العدالة المجالية هو الوحدات الطبية المتنقلة، لأن صعيب باش نقلوا البنيات إلى كل مكان، ولكن ممكن نوجدوا بنيات طبية متنقلة اللي فيها جميع الإمكانيات بحال مستشفى متنقل، مستشفى صغير متنقل كيمشي هو عند المستفيدين، وهذا فعلا هاد العمل بدا منذ 2009، ولكن الآن غادي نعطيوه زخم أكبر، في 2009 كانت 5500 زيارة وحدة طبية متنقلة زيارة ميدانية، انتقلت إلى 12000 سنة 2015 يعني تضاعف، ولكن الآن إن شاء الله في السنوات المقبلة سيتضاعف هذا وغادي يولي هو خدمة ذات جودة بالمناسبة، ذات جودة طبية وصحية، وستتأصل لتصل عند الناس في الدواور دياهم وفي المناطق اللي عادة كيصعب عليهم يوصلوا إلى الخدمات الصحية.

لا بد أن أشير هنا، للتكوين المهني، التكوين المهني عنده واحد الدور كبير في العدالة المجالية، لأسباب متعددة ربما نشرحها بسؤال آخر ديال الشباب بعضها، هو التكوين المهني واحد الخدمة أساسية هو الآن التكوين المهني هو يعد حجر الزاوية في الإدماج في إدماج الشباب اللي كيتكون في سوق الشغل، لأن كيتكون الناس وفق تخصصات ووفق مهن يمكن أن يكون معها إنسان

في شهر، شهر ونصف خاصنا نوجدوا أغلب هاذ الشي كامل، فلذلك دارت فيه شراكة بين الدولة وبين مؤسسة عمومية وغيستند منها هاذوك المتعلمين حتى هما، وغادي يفرق لنا مختلف المراكز ديال التكوين المهني اللي غادي يوجدوا هاذ الطاولات والسبورات والتجهيزات بمختلف أنحاء المغرب، وغيكون عملية سريعة جدا باش يمكن نوفرنا الفضاء الإيجابي لدخول مدرسي إيجابي في المستقبل، يمكن نقول هاذ العمليات هذا أكبر عملية تمت في العقود الأخيرة كلها تمت مرة واحدة كانت كتم على مراحل، ومن بين الأهداف دياها هو نقصنا من الإكتظاظ الآن الإكتظاظ كان قبل السنوات الأخيرة 3 سنين الآخرة وصلنا حتى ل 50 في القسم وأحيانا 70 وأحيانا 45 الآن الآن غادي نوصلوا أقصى شيء إلى 40 وفي أغلب الأحيان إلى 30 تلميذ في القسم، 35.40 على أقصى شيء هذه هي المرحلة الأولى وما نكرهوش احنا نظوروا هاذ الشي ونقصنا هاد العدد ديال الأطفال في القسم، وهذا غادي يآثر على العملية التربوية، غادي يآثر على الجودة ديال التعليم وأظن بأن هاد العملية مهمة، وبالمناسبة اللي كيهنا هنا شملت جميع المناطق بما فيها وخصوصا المناطق القروية والمناطق الأقل نمواً؛

على مستوى الصحة نفس الشيء احنا كنعطيو كنعطي فقط أمثلة، إلا أنه في مختلف السياسات العمومية كنعطيو الآن العدالة المجالية، أعلن في برنامج ديال المخطط الجديد أو البرنامج الحكومي الجديد للنهوض بالخدمات الصحية عن أنه غيتعطى أهمية كبيرة للمناطق القروية والمناطق البعيدة، فيما يخص بناء وتجهيز وتطوير البنيات الصحية، وأيضا السيد الوزير أعلن على أنه الآن المخطط هو كالتالي جهاز السكانير في كل مستشفى إقليمي، جهاز بالفحص بالرنين المغناطيسي في كل مستشفى جهوي، معنى ذلك غادي يولي عندنا الأقاليم والجهات على مستوى هاد التجهيزات متكافئة نسبيا بطبيعة الحال مع الجهات



مجال التأهيل الإجتماعي، هاذ البرنامج كيني على فلسفة الإنتقائية، وزارة الصحة كتخدم، وزارة التجهيز كتخدم، وزارة الطاقة والمعادن كتخدم، وزارة الشغل والتكوين المهني كتخدم، الوزارات كلها كتخدم التعليم إلى آخره، خاصنا واحد الآلية كنديرو الإنتقاء من جميع هذه البرامج باش تكون مندمجة، كتمشي لمصلحة الساكنة في المناطق المعنية في العالم القروي، أو كتنقلو الهدر هذا هو الفلسفة الأساسية ديال هاذ البرنامج الطموح، وله أهداف إستراتيجية وإما فيها فك العزلة عن العالم القروي، وتحسين مستوى عيش المواطنين، تعميم وتحسين ولوج الساكنة إلى الخدمات الأساسية خصوصا الكهربية والماء الصالح للشرب والتعليم والصحة وغيرها، توفير الشروط اللازمة لتعزيز وتنمية القدرات الإقتصادية للمناطق القروية والجبلية، البرنامج ديال يتوزع حسب كالتالي: بناء الطرق، فتح وتهيئ المسالك القروية، المنشآت الفنية 35 مليار درهم، 71%، التزويد بالماء الصالح للشرب 6 مليار درهم 12%، تأهيل مؤسسات قطاع التعليم 5 مليار درهم 10%، تأهيل قطاع الصحة مليار درهم 3%، الكهربية القروية 2 دالمليار 4% وهكذا، والتمويل ديالو غادي يكون فيه شركاء متعددين: فيه الجماعات الترابية، فيه المجالس الجهوية، فيه المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، فيه صندوق تنمية العالم القروي والمناطق الجبلية، فيه الوزارات المعنية وزارة الفلاحة، التجهيز، الصحة، التعليم، المكتب الوطني للكهرباء، الماء الصالح للشرب إلى آخره كلهم ممولين، فهناك الآن تنسيق، اللجنة المعنية بالتبع لإتمام إنجاز البرنامج كتعقد الاجتماعات ديالها وتم إطلاق إعداد مخططات جهوية منذ مارس 2017، إعداد المخططات الجهوية لهاذ البرنامج ديال هاذ البرنامج عندو المخطط الجهوي هذاك الشي ديالو كيفاش غادي يتنفذ شنو في حد ذاتها الحصص ديال كل جهة من خلال الاجتماعات بين اللجنة الوطنية واللجان الجهوية، وقدمت أغلب الجهات مخططاتها الإجمالية ويتم

عاملا مشغلا فورا ووفق الحاجيات الموجودة في سوق الشغل، ولذلك نسبة الإندماج ديال الشباب اللي كيتخرجوا من التكوين المهني 75% هي أعلى من جميع فروع تقريبا ديال التعليم الأخرى وبعض التخصصات كيوصل ل 90%، 90% ويمكننا التكوين المهني إذن من هاذ العدالة، ونتيجة توزع مراكز التكوين المهني في أغلب الأقاليم الساحقة ديال الأقاليم فهذا يعد التكوين المهني واحد الآلية من العدالة المجالية، المهم تقريبا، تقريبا وجود المؤسسات الموجود في 80 عمالة وإقليم المملكة، وهذا جزء نقويو هاذ المراكز اللي كاينة في المناطق البعيدة، نقويوها بإمكانيات هذا شيء مهم.

وهنا أريد أن أشير دمجنا لأول مرة الآن غادي تكون عندنا المنحة، المنحة للذين يلجون التكوين المهني بالبالوريا بطبيعة الحال، عندهم البكالوريا كتجي للتكوين المهني حتى هما غتكون عندهم المنحة بحال الناس ديال التعليم العمومي باش نشجعو الناس بمشيو للتكوين المهني، باش نصفو هاذ الفئة ديال التكوين المهني اللي هما نصفوهم لأن حتى هما كيتحتاجو للدعم باش يكملو الدراسة ديالهم في التكوين المهني، وهذا غادي يستفادو منو بالخصوص المناطق البعيدة، حتى بالبلاصة اللي ما فيهاش جامعة، راه فيه مكتب مركز للتكوين المهني حتى في المناطق البعيدة، فهذا آلية من آليات العدالة المجالية.

لابد أن أشير في الأخير قبل ما نختتم إلى برنامج تنمية العالم القروي اللي هو برنامج يهدف أساسا لتقليص الفوارق المجالية والإجتماعية بالوسط القروي، هذا البرنامج الذي جاء وفق التوجيهات الملكية السامية، قام بإعداد برنامج طموح لتنمية العالم القروي بغلاف إجمالي ديالو اللي غيمشي على سنوات 50 مليار درهم من 2017 إلى 2020، والدراسة الميدانية المنجزة بهذا الخصوص والتي همت جهات المملكة، حددت أزيد من 24 ألف دوار، 1253 جماعة تعاني من الخصاص، وتستلزم استثمارا في



السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء والنواب المحترمين،

في البداية نبارك لكم جميعا هذه الأيام من العشر الأواخر من هذا الشهر المبارك، نسأل الله سبحانه وتعالى باش تكون أيام خير ويمن واستقرار على البلد ديالنا وعلى الأمة ديالنا.

السيد رئيس الحكومة، نتمن ما ورد في الجواب ديالكم بخصوص هذا السؤال المهم وكذلك ما ورد فيما يخص البرنامج الحكومي من إجراءات أساسية وأشترتم في الجواب ديالكم إلى مختلف القطاعات بمعنى آخر العمود الأساسي المرتبط بالجهوية المتقدمة وكذلك بحضور البعد الجهوي في مختلف السياسات القطاعية، ونؤكد على أننا حنا نتحدث في هاذ الموضوع فقط نستحضر تراكم سياسات عمومية لعقود من الزمن، بمعنى آخر أن هذه الهوة هي وليدة عقود من التدبير على المستوى الزمني، وكذلك نستحضر الجهود الجبارة التي بذلت في الشق الاجتماعي مع الحكومة السابقة في الحقيقة الجهود التي كانت في صندوق التماسك الاجتماعي، نستحضر والإجراءات الاجتماعية في تعميم المنحة والتوسيع ديالها، في تخفيض ثمن الأدوية، صندوق التكافل العائلي، وغيرها من الإصلاحات الاجتماعية الهيكلية والتي قلصات من هاذ الهوة على المستوى الاجتماعي، ولكن غادي نتسائلوا ونوقفوا وقفة مسؤولة في مؤسسة اللي هي البرلمان لكي نسال جميعا النموذج التنموي المنتشر في بلادنا، بمعنى آخر نحن نريد أن نستحضر هذه اللحظة لكي نقوم بالتقييم وتشخيص شامل لهذا النموذج.

ونؤكد لكم أن هذا الموضوع عندو أهمية خاصة بالنسبة لنا في العدالة والتنمية لأنه كينسجم مع الاختيارات السياسية ديالنا العدالة والتنمية، فالبمقدار اللي حنا حريصين على تنمية الوطن ديالنا، التنمية اللي كتجعل بلادنا دخل لنادي البلدان الصاعدة بالقدر اللي بغينا فعلا تكون تنمية حقيقية تنمية لا تستقيم بدون

حاليا تدقيقها على المستوى المركزي، ومن المنتظر أن يتم في الشهور المقبلة تفويض الاعتمادات المالية للشروع في إنجاز المشاريع الجاهزة وإنهاء اعتماد برنامج 2022/2018 ونهدف إن شاء الله ونأمل أن هاذ البرنامج عندما يتم التنفيذ ديالو والإتمام ديالو غادي يعطينا واحد الحظ معقول من التنمية المجالية المتوازنة والمتكافئة باش الحق ديال الناس اللي ابعاد يوصلهم من خلال هاذ البرامج وهاذ التمويلات إن شاء الله وغادي نعطيهم أهمية كبيرة عندنا لجنة بين وزارية سنجتمع في القريب بعد أن تتم اللجنة ديال التعليم والإشراف وديال تتبع ديك للجنة الوطنية إتمام المخططات، بعد أن عقدوا لجنة بين وزارية اللي غتنسق بين مختلف القطاعات الوزارية، باش نشوفوا هاذ البرنامج ونعتمده نهائيا وإن شاء الله الأمور غتمشي في الاتجاه السليم، ونحن متفائلون لأن واضحة اليوم الطريق بطبيعة الحال هاذ البرامج كلها تحتاج إلى استدراك في كل فرد بعد سنة مثلا من التنفيذ، يمكن نلقاوا نحتاج إلى تطوير بعض الأمور نوصلوا لشي مناطق ما كناش مهتمين بها ومتبهيين لها هاذ الشيء كامل ممكن، وسأكون سعيدا بالاستماع إلى ملاحظات واستدراكات وإضافات السيدات والسادة النواب على هذه الأرضية لنستفيد منها أيضا، وشكرا جزيلًا، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد رئيس الحكومة، نمر الآن إلى باب التعقيبات والكلمة للسيد النائب عبد العزيز العماري باسم فريق العدالة والتنمية.

النائب السيد عبد العزيز العماري عن فريق العدالة والتنمية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله،

السيد الرئيس المحترم،



تساءل بشكل استباقي وواعي محض للمناطق الجبلية والقروية من الإستراتيجيات المعلنة وطنيا للنهوض بمختلف المقاطعات، مناصب الإنسان في هذه المناطق من مختلف البرامج التعليمية، الصحية، إجتماعية، مناصب المرأة القروية، الشباب في العالم في الجبل، مناصبهم من فرص الشغل من العمل من التكوين من التأهيل الموارد البشرية وهكذا، ما معنى أن يتركز إنتاج القيمة المضافة في ثلاث أو أربع جهات التي تساهم لوحدها في حوالي أكثر من النصف ديال الناتج الداخلي الخام بينما جهات أخرى فيها معدلات البطالة تتجاوز ودون المعدل الوطني، ولنا أن نتصور الشعور ديال المواطن في هاته المناطق وهو يستمتع لمبالغ مرصودة للإستثمار العمومي مجهود مقدر حوالي 190 مليار ديال الدرهم، أو يتابع الحديث ديالنا على صندوق مثل تنمية العالم القروي ب 50 مليار ديال الدرهم أو تنمية مناطق الأركان والواحات وغيرها من الإستراتيجيات المهمة والأساسية، وبالمقابل ينظر إلى المجال ديالو والمحيط ديالو فيتساءل عن الخدمات الأساسية والنقص في الحاجيات الأولية بالنسبة إليه، اللي ما تترقاش شي حاجة اللي خصنا نسميها واحد SMIG الحد الأدنى من شروط العيش الكريم، هذه التساؤلات تهمنا جميعا ومن موقعنا بشكل مسؤول لكي نجد إستراتيجيات والخيارات الوطنية تجدد الصدى ديالها في كل منطقة وفي كل جهة وعند كل فئة من فئات المجتمع.

إننا في فريق العدالة والتنمية نرى أن تحقيق العدالة المجالية يتطلب إعادة التوازن لنموذجنا التنموي، وقد أشترم السيد رئيس الحكومة إلى النموذج التنموي الجهوي وبرز أقطاب تنموية تنافسية على مستوى الجهات:

- أولا أكد تو عليه إرساء الجهوية المتقدمة بتمكين الجماعات من الوسائل البشرية والمالية والقانونية للإضطلاع بوظائفها ووضع برامج تعاقدية معها في أسرع وقت؛

الديمقراطية تعكس الإرادة الشعبية، بقدر الحرص على هذه التنمية بقدر ما نريدها أن تكون تنمية عادلة، تستفيد من ثمارها كل جهات الوطن وكل فئات المجتمع، في العدالة من أهم ضمانات الإستقرار عدالة تنتبه للفئات والمناطق الهشة في أدنى السلم الإجتماعي، عدالة تقطع مع ما ترسخ منذ الفترة الاستعمارية من مقولة المغرب النافع والمغرب غير النافع، بلادنا الحمد لله كلها نافعة، نافعة بأهلها، بإرثها، بحضارتها، بشعبها، بوحدتها، بمؤسساتها، وإذا كان العدل يقتضي الإقرار بالجهود المبذولة وطنيا في مجال التنمية الإقتصادية والإجتماعية، فإن ذلك لا يمنعنا من الإقرار بأن النموذج التنموي ديالنا أفرز فوارق مجالية صارخة بين الجهات وبين المناطق داخل نفس الجهة، وربما داخل أحياء بنفس المدينة، وهكذا، فأصبحنا أمام مجال يعرف واحد السرعة مقدرة في النمو ومجال آخر لا يعرف نفس السرعة وخارج هذا المسار، وإذا كان حديثنا عن الفوارق بين الجهات هو اللي خذا الحصة الأكبر في ردمك السيد رئيس الحكومة، فينبغي الإنتباه إلى كذلك الفوارق داخل نفس الجهة ونفس المجال ونفس التراب.

السيد الرئيس،

إنه بالقدر الذي نفخر بما تحقق في بلادنا من برامج ينبغي أن نعتر بها كمغاربة، ومن بينها البرامج المرتبطة بالكهربة القروية، بتزويد الماء الصالح للشرب وغيرها، ونستحضر كيف كانت القرى قبل وكيف أصبحت؟ كيف أصبح المجال القروي فيما بعد؟ إننا مع كامل الأسف وباستحضارنا لما ذكرت نسجل الخصاص التنموي الكبير الذي تعاني منه ساكنه المناطق الجبلية والمناطق القروية من مظاهر العزلة والهشاشة الإجتماعية وكذلك التفاوتات الصارخة وحجم الهوة التنموية بين المجال، فهل من الضروري انتظار الاحتجاجات الإجتماعية للإنتباه لحجم الخصاص في الخدمات الأساسية المقدمة للوطن والمواطنين؟ والانتباه للخصاص في البنيات التحتية، في المرافق في التجهيزات وغيرها، أليس من الأنسب أن



السيد رئيس الحكومة،

كان كما أشرت التفعيل ديال صندوق التكافل العائلي، التماسك الإجتماعي كانت عندها آثار مهمة على مستوى الهوة الإجتماعية وما زال خاص المزيد، كما هو الشأن بالنسبة لدعم الفئات ذوي الإحتياجات الخاصة، والدستور جاب آليات شرته لها السيد رئيس الحكومة.

فيما يخص صندوق التأهيل الإجتماعي قلتو أنه فعلا أكدتو على الأهمية ديالو، هذا راه واحد الصندوق جاء باش فعلا يعالج ما نحن بصدد، عندو المدة الزمنية ديالو 12 سنة، تحدث في يناير 2016 هو اللي خصو يسد العجز في مجالات التنمية البشرية والبنيات التحتية والتجهيزات، التزويد بالماء الصالح للشرب، برامج الصحة، التربية، شبكة الطرق، شبكة المواصلات، الهوة الرقمية، القضاء على السكن الغير اللائق، هاذ الشئ علاش دارت هاذ الصندوق، ولكن خصو يتفعل. نتمناو أنه إبتداء من نص قانون المالية ديال 2018 تجيو باقتراحات بهذا الخصوص باش يدخل حيز التنفيذ ويساهم كآلية من الآليات في تقليص هذه الهوة الموجودة على المستوى المحلي.

صندوق التضامن بين الجهات يضبط التوزيع المتكافئ للموارد وتغطية الخصاص في تمويل مشاريع التنمية الجهوية، ونتمناو بأن التعاقد مع الجهات يبدأ في أقرب الآجال. نتمنى أن ما أشرتو إليه فيما يخص هذين الصندوقين أنه اللي عندهم دور في التأهيل ودور في التضامن يبدأ التفعيل ديالهم في أقرب الآجال.

أما بخصوص السيد رئيس الحكومة، واحد الموضوع أساسي كذلك ديال الإستثمار الموجه للمجال سواء كانت الإستثمارات العمومية أو كانت على المستوى العام أو على المستوى القطاعي أو على مستوى الإستثمارات ديال المؤسسات العمومية أو حتى تأهيل استثمار القطاع الخاص، خاص ابتكار آليات باش يتحفز

- التسريع باعتماد ميثاق اللاتمرکز كما أشرتو إلى ذلك في أقرب الآجال وخصو يكون من الإجراءات الإستعجالية ذات الأولوية؛
- إعطاء الصلاحيات الكافية في اتخاذ القرار للمسؤولين المحليين كتجبي أمور خاصة بميزانيات ولا مقرر الجماعات خاصها تنتظر الرأي يأتيها من الرباط، خص المسؤول المحلي يكون عندو السلطة في اتخاذ القرار؛

- اعتماد المقاربة المالية في وضع وتنفيذ المشاريع، كما نؤكد على ضرورة تبني المقاربة التشاركية السيد رئيس الحكومة في بلورة البرامج وتتبع التنفيذ ديالها ونؤكد بهذا الخصوص على ما يلي:

أولا الإنضاج ديال المشاريع، إعطاء الوقت الكافي للإنضاج التشاركي للمشاريع من خلال الانصات للسكان والمنتخبين، إعطاء الدور للمنتخبين دائما نتحدث على الدور الأساسي ديال الوساطة ديال المنتخبين اللي كيعكسو الإرادة الشعبية حقيقة في اختيار هذه البرامج، ما تجيش برامج مقرر من على المستوى المركزي لا تأخذ بالإعتبار خصوصيات المجال والخصوصيات اللي كيعرفوها هؤلاء المنتخبين وكذلك المجتمع المدني، باش يكون التملك يجب الاحتضان لهاته المشاريع لكي تستجيب للحاجات الحقيقية ديال السكان؛

التحضير التقني والقبلي للمشاريع من خلال الدراسات اللازمة على المستوى المالي، العقاري ماشي حتى كنديرو البرامج وكنبغيو نفذو كنلقاو صعوبات في العقار إلى آخره..؛

الحرص على التنفيذ دون تأخر للمشاريع، كتكون مشاريع مهمة ولكن خص دائما المسؤولين في كل مستوى ديالهم يكون التتبع والحرص على احترام الآجال الزمنية لكي نساهم في تكريس مصداقية مؤسسات الدولة وتعزيز ثقة المواطن في العمل السياسي.



السيد الرئيس، البلاد ديالنا الحمد لله دارت خطوات جبارة في المراحل السابقة، على المستوى الاجتماعي نتمناو تواصل المسار تالإصلاح، تواصلوا الردم ديال الهوة المجالية، تواصلوا تحقيق العدالة لكل المغاربة، والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس:

شكرا، الآن باسم فريق الأصالة والمعاصرة السيد النائب هشام المهاجري.

النائب السيد هشام المهاجري:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء والنواب المحترمين،

إرايين الخاطرينو أسادغ أتساوغ س تشلحيت ولكن أرداغ تينين يكما تنيغ غ الريف د الأطلس د باقي مناطق المغرب داو نيتفهامين تشلحيت رانتقل أرد أوهددي ربي السيد رئيس مجلس النواب د السيد رئيس الحكومة أدغسكارين الترجمة الفورية باش كل يان أيسويل س اللغة دايتفا الراحة نيس.

انتوما بالطبع كتضحكوا أ السيد رئيس الحكومة لأنكم فهمتوا المقدمة تالمداخلة ديالي، ولكن أنا كنؤكد ليم بأن بزاف ديال المغاربة السيد رئيس الحكومة ما غاديش يفهموا باقي المداخلة، وهذا كنظن وجه من أوجه العدالة المجالية اللي هي موضوع السؤال اليوم، خلال الرد ديالكم أ السيد الوزير، أ السيد رئيس الحكومة تكلمتوا على بأنه التنظيم اللامركزي والجهوية المتقدمة خيار إستراتيجي، ولكن في الفصل 142 اللي تكلمتوا عليه من الدستور اللي كيتحدث على صندوق التأهيل الإجتماعي وصندوق التضامن بين الجهات، قريتينا غير الفقرة الثانية، أنا

القطاع الخاص، ما ييقاش يتمركز في بعض المناطق، يعرف بأن هناك فوائد إيلا مشى لبعض المجالات يكون عندو تحفيزات على المستوى العقاري، على المستوى الجبائي، مختلف الآليات باش يكون من جهة يعني توزيع الدعم والاستثمار العمومي يكون فيه معايير واضحة ونتمناو يكون هاذ المعايير بمقتضى قانون باش تكون الموضوعية؛ دعم الجماعات الترابية؛ توزيع الحصص على الضريبة ديالها؛ تدخل الدولة في المجال؛ خاص تكون المعايير ديالها القانون، باش ما تتبقاش القراءات والتأويلات، وأنداك كيولي محطة للمساءلة والمتابعة من خلال المؤسسات والآليات اللي هي موضوعة في هذا الخصوص.

إذن الإستثمار العمومي خاصوا يتوزع بمعايير موضوعية، تحفيز الإستثمار الخاص باش يمشي لهاته المجالات، وكذلك التركيز على الأولويات الأساسية للخدمات الصحة، التعليم، اللي بطبيعة الحال الإهتمام بواحد المعضلة أساسية اللي هي موضوع ديال التشغيل، التشغيل في العالم القروي والمناطق المعزولة ينبغي أن يكون انتباه خاص، لأن بكل تأكيد إيلا ما تمش المعالجة غيكون آثار على المستوى الوطني وكنقولوا بأن القانون التنظيمي لقانون المالية عطاكم آليات من خلال استحضار البعد الجهوي والتراحي والمجالي في توزيع الإعتمادات وكذلك ضبط الميزانية على المستوى الوطني.

كما نؤكد عليكم أنه ضرورة استحضار البعد الجهوي في الورش ديال هيكلية ميثاق الإستثمار، والإصلاح المؤسساتي لمنظومته بما يضمن تحفيز التنافس الحقيقي بين الأقطاب الجهوية والترابية.

إن التنمية العادلة يجب ترتكز على تميمين الرأس المال البشري وإنعاش وتحرير الطاقات والكفاءات والتناغم بين مؤسسات التكوين والتأهيل وسوق الشغل المراعي للخصوصيات الجهوية.



للأسف السيد رئيس الحكومة، في الميزانية ديال 2016 و 2017 الإعتمادات المرصودة لهاذ الصناديق 0 درهم في 2016 وفي القانون المالية 2017، والغريب في الأمر مني كنتقراو المادة 19 وقانون المالية ديال 2016 أش كنتلقاو في الجانب المادي يعني في المداخل ديال هاذ الصندوق، المبالغ المدفوعة من الميزانية العامة والمبالغ المدفوعة من الجماعات الترابية، بالله عليك السيد الوزير، السيد رئيس الحكومة، أنتما كتعرفو بأن الجماعات الترابية غادي يتسنا حتى يحول السيد الرئيس الحكومة، رئيس الحكومة يحولها للسادة الولاة، باش يجيو ينفذولو برنامج التأهيل الإجتماعي في الجماعة ديالو، وأنتما كتعرفو بأن معظم الجماعات الترابية كتعيش على الدعم ديال وزارة الداخلية، وحتى الجماعات الكبرى كالدار البيضاء أو الرباط أو هذا، إما عندها مشاكل ديال الصك إما غارقة ما قدراش تنفذ الأحكام القضائية وراكم درتو محاولة في المادة 8 مكرر باش تأجلو ليها التنفيذ، كيفاش كنتظرو باش نمولو هاذ الصندوق من الجماعات الترابية؟ السيد رئيس الحكومة، الملف ما بقاش كينتظر الانتظار دبا، بعد الأحداث اللي وقعت في المغرب الشهور الأخيرة، الآن الأمور واضحة، فئة من المغاربة عايشة مزيان مرتاحة، فئة من المغاربة الأخرى ما عايشاش مزيان، واليوم كتغوت كتطالب على حقها، بينت ليكم الدستور راه أعطاهها حقها، القوانين التنظيمية المشرع، البرلمان، أعطاهها حقها، الآن الدور عليكم السيد رئيس الحكومة، أنتما اللي غتقلبو على المداخل وتقلبو على الحلول، أما إيلا غادين نبقاو نديرو حكومة رجال الإطفاء، وفيما ناض شي صداع في شي مدينة ولا ناض شي هذا نمشيو نقلبو نديرو برامج، برامج spécial في هاذ المدينة، هاذ الساعة ما خصناش نديرو صندوق التأهيل الإجتماعي، خاصنا نسميوه صندوق الحراك الإجتماعي.

ولهذا السيد الرئيس الحكومة قبل ما ندخلو في هاذ الملف، أولا خاصكم جرأة سياسية وتحددو لنا من سيؤدي فاتورة هاذ

غادي نقرا الفقرة الأولى السيد رئيس الحكومة، يحدث لفترة معينة ولفائدة الجهات صندوق للتأهيل الإجتماعي يهدف إلى سد العجز في مجالات التنمية البشرية والبنيات التحتية الأساسية والتجهيزات، وفي الفقرة الثانية كيتكلم على صندوق التضامن بين الجهات، تكلمتوا كذلك على القانون التنظيمي 111.14 اللي جابتو الحكومة السابقة، ولكن السيد رئيس الحكومة تم التصويت عليه بالإجماع ودخل في حيز التنفيذ في شهر 10 2015، خاصنا نقراو المواد من 229 236 اللي كيتكلموا على مجالات تدخلات الصندوق الماء الصالح للشرب، الكهرباء، السكن غير اللائق، الصحة، التربية، شبكة الطرق والمواصلات، وكنظن إيلا زدنا عليهم التشغيل هادي هي المشاكل اللي كتهم المغرب المنسي اليوم تكلم كذلك، تكلموا هاد المواد من القانون التنظيمي 111.14 على الأمر بالصرف اللي هو السيد رئيس الحكومة والأميرين بالصرف هما السادة الولاة، تكلم كذلك على لجنة تقنية يرؤسها السيد الوالي مكونة من رئيس الجهة، السادة العمال، السادة رؤساء المجالس الإقليمية، ممثل عن كل جماعات قروية، وممثلي القطاعات الحكومية.

من مهام أهداف هاذ اللجنة هو تشخيص العجز وإعداد برنامج للإجتماعي، وكنجاوبوكم السيد رئيس الحكومة اللي قلتو ما بقا حتى مرسوم، من الحوايج اللي واقف عليها تنفيذ هاذ الحوايج هو المرسوم 201 المتعلق بالمادة 231 واللي خاصو يصدرو باقتراح من السيد وزير الداخلية والسيد وزير المالية، المرسوم اللي غادي يحدد معايير الاستفادة من هاذ الصندوق وكذلك.

نعم السيد رئيس الحكومة، الحكومة الفارطة تسنات 4 سنوات، من 2012 إلى 2016 باش تدير إحداث صندوق التأهيل الإجتماعي وصندوق التضامن بين الجهات، فعلا هناك صندوق 04.007 من المادة 19 من قانون المالية ديال 2016، الصندوق 08.013 من المادة 20 من قانون المالية، ولكن



يعني العام اللي فات 4 ديال المليار هاذ العام 5، 6 غتمشيو للتدرج في أفق 10 ديال المليار، يعني في 7 سنين غادي نعطيو للجهات بليمنية 50 مليار ديال الدرهم بعملية حسابية، غادي نشدو منها بليسية 20 مليار ديال الدرهم نقولو ليها صرفيها لينا في برنامج تأهيل العالم القروي. بعملية حسابية بسيطة السيد رئيس الحكومة، المداخيل ديال الميزانية العامة كتقدر 222 مليار سنويا، في ظرف سبع سنوات كنتكلمو على 1550 مليار ديال الدرهم، غادي تحاولو تخليو للجهات 30 مليار ديال الدرهم يعني 2%، بالله عليكم السيد رئيس الحكومة، واش بهاذ الأرقام غادي نقدرو نمشيو في الجهوية المتقدمة؟ ونخلي ليكم الحكم السيد الرئيس الحكومة، 20 مليار من هاذ 50 مليار ديال الدرهم وضحت لكم منين غاتجي الميزانية المرصودة للجهات، 30 مليار الأخرى السيد رئيس الحكومة، هي عبارة عن تجميع مجموعة من الميزانيات ديال التجهيز ديال الصحة ديال التعليم ديال INDH ديال ONE هزيناها حطيناها سمينها برنامج، وبهاذ الطريقة السيد رئيس الحكومة، احنا راه ما ضخيناش مبالغ زيادة في العالم القروي، ذاك الشئ اللي كيتصرف هو اللي باقي كيتصرف. وأنتما السيد الرئيس، بهاد البرنامج ما تنفذاتش فيه التعليمات الملكية، سيدنا الله ينصره، طلب منكم تضخو 50 مليار في العالم القروي من أجل تقليص الفوارق، لأن هاديك هاذ الفلوس راه كانت تتصرف والفوارق دارت، هذا نقدر نسميه أنا برنامج تكريس الفوارق لأن ملي غادي نزيدو 7 سنين أخرى.. ونعطيكم مثال أنا نائب برلماني وعضو في الجهة، ملي غادي يجي عندي الجماعة ولا دوار ولا مواطن غيطلب مني بير، السيدة الوزيرة راه تتعرف، الله يجازيك بخير بغيت بير، أش خاصني ندير؟ خاصني نغلب في البرنامج ديالكم لقيتو هو هاذك ما لقيتوش غادي نقول لو.. إما لقيتو نعطيه التاريخ، ما لقيتوش غادي نقولهم الله يهنيكم حتى ل2023، أش كنقول السيد رئيس الحكومة، كنقولو سير احتج،

الصناديق 2 اللي غادي يجلو المشاكل للمغرب، ثانيا إخراج المرسوم المتعلق بالمادة 231 من القانون التنظيمي، مطالبة السادة الولاة والسادة العمال باش يفعلو اللجنة التقنية من اليوم، من غدا باش نبدأو ندرسو حجم الخصاص اللي عندها، وكذلك كنتقترحو عليكم أن يحضرها بصفة استشارية الهيئات الثلاث التي تمثل المواطنين وجمعيات المجتمع المدني والمنصوص عليها في المادة 117 من القانون، وتجيبو لينا في الاقتراحات مشروع القانون المالية ديال سنة 2018 تم كل من الصندوقين، وكندكركم السيد رئيس الحكومة بأن المغرب عرف نفس الحالة وكنظن في الثمانينات بعد استرجاع الأقاليم الجنوبية، كنا كنعيشو حالة الحرب، كنعيشو حالة الجفاف، المغفور له الحسن الثاني الله يرحموا دار ضريبة تضامنية سميتها la PSN: la participation à la solidarité nationale وكانوا كيخلصوها المغاربة، وخرجنا بما المغرب من عنق الزجاجة.

الآن السيد رئيس الحكومة غندوز معكم للبرنامج ديال 50 مليار ديال الدرهم اللي تكلمتو عليها، هاذ البرنامج كانت تعليمات ملكية وتوجيهات ملكية باش تخصصو مبلغ 50 مليار في العالم القروي من أجل تقليص الفوارق المحلية، ولكن السيد رئيس الحكومة منين كنعيشو لقانون المالية، راه كنلقاو غير مليار و 324 مليون ديال الدرهم، ما كنلقاوش 50 مليار، كنهضو على 7، 8 المليار سنويا أو مدة 7 سنين، كنلقاو مبلغ ديال مليار أو 324 مليون ديال الدرهم بالإضافة للمادة 32 اللي كتحدد السقف للسيد وزير الفلاحة التزامات مالية ديال 4 المليار ديال الدرهم في السنة الموالية، ولكن بما أنني عضو في الجهة كذلك السيد رئيس الحكومة أشنو اكتشفنا بأن أنتما طلبتو من الجهات تنفذ لكم 40% من هاذ البرنامج في ضرب صريح وواضح لمبدأ التدبير الحر. وهنا غادي نفتح ليكم واحد القوس السيد رئيس الحكومة، بخصوص الجهات، الجهات أنتما اللي تتعطيوها الفلوس



السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة النواب،

السيدات والسادة الوزراء،

أشكر اختيار هذا الموضوع ديال العدالة المجالية وهو اختيار ذكي وتفاعل موفق في ظل السياق الوطني الذي نعرفه. أشكركم السيد رئيس الحكومة، على جوابكم وإفادتكم، ونتمنن مجهوداتكم الرامية إلى توفير الشروط اللازمة لإقلاع تنموي حقيقي، مرجعته المؤسسة تكون بإذن الله هي العدالة الإجتماعية وترتيبها الجغرافي الذي يضمن للجميع الولوج للإستفادة من الخدمات العمومية.

لا مناص من الإعتراف، بل لا مجال لإنكار مجهودات جد مقدرة بذلت ولا تزال تبذل منذ بداية العهد الجديد في اتجاه تحقيق هذا الهدف النبيل الذي هو إحقاق العدالة المجالية والعدالة الإجتماعية في بعدها الترابي. بدءا بتلكم الأوراش ذات البعد التنموي ولكن كذلك الرمزي على غرار المقاربة الشجاعة التي أشرت بداية العهد الجديد في مشاريع جبر الضرر الجماعي وهو نموذج ذكي وشجاع للإنصاف الترابي. كما عرفت نفس السنوات، السنوات الأولى لبداية العهد الجديد اهتماما متمركزا على مناطق عرفت كذلك في زمن ما نوعا من التهميش بزيارات متواترة لرئيس الدولة بل وإقامة جلالته بها لأسابيع. وخصصت بزخم من من المشاريع المهيكلة ساهمت إلى حد كبير في فك عزلتها التنموية في الشمال والريف وغيرها...، مرورا بالورش الملكي سنة 2005 ديال المبادرة الوطنية للتنمية البشرية الذي نعتبره نموذجا موفقا وناجحا للعدالة المجالية خاصة في بعض برامج ديال محاربة الفقر اللي فيه استهداف ديال جماعات فقيرة تحت عتبة الفقر. ثم أوراش تنموية أخرى أشترتم لها السيد رئيس الحكومة، في البنية التحتية،

كنقولو سير ارحل، غاتجي عندك الجماعة تقول لها الطريق وحتى اللي مولفين تيكذبو احنا أول مرة كنترشحو، حتى اللي مولفين كيكذبو على الناس ما بقا عندهم فاش يكذبو دروك، سالات الهضرة يعني برنامج سديتو لينا الأفق، واش كتسناو شي حاجة أخرى؟ الله أعلم فلوس الميزانية ديال الحكومة دخلتوها للبرنامج، فلوس الجهة دخلتوها للبرنامج باش غادي نتعاملو من بعد ما كاينش.

السيد رئيس الحكومة، أنا باغي نشبه لكم والمناسبة شرط في تعاملكم مع العدالة المجالية، واحنا في شهر رمضان انتما درتو الحكومة السابقة والحكومة الحالية درتو بحال شي واحد اللي خلا شهر رمضان وكيهدر لينا على 66 ديال شوال.

السيد رئيس الحكومة، هضرونا على صندوق التأهيل الإجتماعي وصندوق التضامن بين الجهات اللي منصوص عليها في الدستور ومصوت عليها البرلمان كلو ودارها في التشريع وقولو لينا إمتي غادي تفعلوها؟ وملي تبدأو العمل فيها وبغيت ديرونا واحد البرنامج تكميلي في قطاعات اللي ما مذكورش فهاذ الصناديق كالشباب والرياضة والثقافة والمرأة، الله يجازيكم بخير هذاك الشي غادي نحسبوه ليكم أما هاذ الصناديق السيد رئيس الحكومة، فهي دستورية صوت عليها الشعب المغربي الأمر بين يديكم دروك كسلطة تنفيذية باش تنزلو الدستور والقانون وشكرا السيد رئيس الحكومة.

السيد الرئيس:

شكرا السيد النائب، باسم فريق التجمع الدستوري السيد النائب عبد الله غازي.

النائب السيد عبد الله غازي:

بسم الله الرحمن الرحيم.



بداية هل خلق الثروة أم الانشغال بالعدالة الاجتماعية وارتباطها بخلق الثروة وتوزيعها في هذا الطرف، بل أنه حري بنا أن ننشغل كذلك بإنتاج هذه الثروة، ضروري أن أنشغل أولاً بإنتاجها وبحجمها ومستويات الناتج الوطني الخام، ومعدلات نموه وسبل تطويره، هل معدل 100 مليار دولار سنوياً كمعدل سنوي، كنتاج وطني خام كافي؟ استحضاراً أن دول مثل فرنسا تضاعف إنتاجنا الوطني بـ 24 مرة، ألسنا اختزاليين لننشغل فقط بالعدالة المالية وتوزيع متحصلها هذا الناتج وتحديد أماكن إنتاجه؟ ألسنا بذلك منتشين في تدبير تقسيم وتوزيع البؤس والعزل؟ من زاوية أخرى ألا ترون سيدي رئيس الحكومة، أن مجال ومقاربة إعداد التراب وهو المدخل الأساس، هو المدخل الأساس لتناول عقلائي لإشكال العدالة المالية والتماسك الترابي؟ كذلك ألم يحن الأوان لتبني وإقرار منطق الحق في التنمية، لمقاربة الفعل التنموي اتجاه الأفراد والجماعات والمجالات الجغرافية، مقارنة تقترن بيقظة حقوقية مجالية واستباقية وفق تعاقبات مجالية؟ أليس النسق المؤسساتي الترابي جدير بأن يشكل المنصة الملائمة والمثلى لتحقيق الإنصاف المجالي، وتكون فرصة الجهوية المتقدمة سانحة لإحقاق تنافسية مجالية جهوية واعية ومتضامنة بمقومات ذكاء ترابي ثاقب ومتألق؟ فمتى يتحقق المأمول بخصوص مسعى التدبير الحر للجماعات الترابية كافة، وتوثي الوسائل والإمكانات الكافية لنهوضها باختصاصاتها بل وتحظى بما تيسر من الإختصاصات المنقولة كذلك، مع كذلك تفعيل ورش اللاتمركز الذي يبقى لازمة ضرورية منها.

عظفا على ذلك السيد رئيس الحكومة، أليس متاحا توخي الحد الأدنى من التوازن، والحد من الإختلالات والتفاوتات المجالية بين الجهات من خلال مدخل الإستثمار العمومي، وهو مدخل يتيح التحكم، يتيح التحكم فيه وتفاذي وضعيات شادة، أحيل هنا على تقرير المجلس الإقتصادي والإجتماعي والبيئي لسنة

في الميدان الإجتماعي، اللي كلها وفي القطاعات الإنتاجية كذلك اللي استهدفت مختلف المجالات.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

ماذا بعد؟ ولأن معركة التنمية تتطلب استماتة ونفس طويل وبناء، ولأن لعن الظلام والإهزامية لم يكن أبداً إلا من قبيل الهروب من المسؤولية، هروبا إلى الأمام. نستحضر هذا التراكم، هذه المنجزات، وتتجاوز الخوض في أخرى، ونقر جماعات وفرادى أن هنالك خلافاً، وجود هذا الخلل ومعاينته هو المشترك في تقدير المغاربة، كل المغاربة، مجموعات ومؤسسات بل حتى من طرف الجهات المرجعية الدولية التي ما فتئت تصنفنا في رتب غير مشرفة. ثم هل هناك أوضح وأجل من معائنات وتحذيرات رئيس الدولة شخصياً في مناسبات عدة وإزاء مجالات مختلفة، كم من مرة دق جلالته جرس الإنذار حيال أوضاع غير مرضية في التعليم والإدارة والاستثمار وغيرها من المجالات... ألم يكن خلق الثروة وإعادة توزيعها موضع قلق وتساؤل واضح وصريح من جلالته في خطاب العرش ديار 2014؟ هل للأمر علاقة بالنموذج التنموي المتبني؟ أم أنها أزمة حكامه تديرية؟ هذا هو السؤال.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

محاولة منا في فريق التجمع الدستوري، المساهمة في الإحاطة البناءة العقلانية بهذا الموضوع، موضوع العدالة المجالية وإعادة ترتيب جغرافية التنمية وامتداداتها السياسية والإجتماعية والاقتصادية، ندلي ببعض الإفادات والتطلعات على شكل رؤوس أقلام، في انتظار توفر سياقات تداولية وتشاورية أكثر رحابة.



بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

حقيقة، هاذ الموضوع مّلي طرحنا هاذ السؤال، عارفين الأهمية ديالو الكبرى بالنسبة لبلادنا فهاذ الوقت بالذات، وهاذ الموضوع ديال العدالة المجالية كيما جا على لسانكم السيد رئيس الحكومة هو فعلا تحدي كبير بالنسبة لبلادنا من أجل تحقيق هاد العدالة المجالية. وكذلك، كما قلتكم السيد رئيس الحكومة، أن هذا الموضوع ما تيهمش غير المغرب وإنما تيهم واحد مجموعة ديال البلدان، ولكن هاذ المجموعة ديال البلدان، السيد الرئيس الحكومة، استطاعت تقلص من هاذ الفوارق وتنقص من هاذ الفوارق المجالية والإجتماعية وتحقيق نوعا ما هاذ العدالة المجالية، ولكن في المغرب للأسف ما زال تحقيق العدالة المجالية يعني صعب المنال.

واحنا لا ننكر أن هاذ السنوات الأخيرة فعلا دار مجهود، تدار مجهود كبير في البنية التحتية، وفي المشاريع المهيكلة للإقتصاد الوطني، ولكن دائما كنطرحو السؤال، واش هذا النموذج الإقتصادي ديال بلادنا استطع يخلق فرص الشغل بالنسبة لجميع المواطنين المغاربة لّي هما في أمس الحاجة؟ واش استطع يحقق هاذ العدالة المجالية وهذا العدالة لّي كنتكلمو عليها؟ يمكن نقول لكم السيد رئيس الحكومة، لا، لأن هذا النموذج الاقتصادي ديالنا لا يخلق فرص الشغل في المستوى المطلوب. وهنا كذلك نتساءل بعد هاد المجهودات الجبارة لّي تدارت، واش هناك فعلا هاذ العدالة المجالية، إلى نوع ما ربما كتحسن، يمكن نقول لكم، الغريب في الأمر وهنا ربما نعطيكم بعض المؤشرات، يمكن تكلم عليها أن

2015 الذي رصد مؤشرات غير مرضية وتتميز بشذوذ غير مرض كذلك؟ كيف تم رصد وكيف تمت حيازة جهة واحدة من بين الجهات 16، 2015 لأن كانوا باقين 16 جهة على 26% من مجموع الاستثمارات العمومية، واستحوذت 4 جهات في محور الرباط-الجديدة على 64% من الإستثمارات العمومية، كما رصد قانون المالية ديال 2017 كذلك استحوذ 3 جهات من بين 12 على 66% من عقار الدولة المعبأ للإستثمار.

وأمام استعصاء التحكم في توزيع الإستثمار الخاص، نرى أن سياسة جبائية مقدامة ومبادرة من شأنها تحفيز المبادرة الخاصة عن طريق أو بمنطق الجزيرة الجبائية مع الإشادة بالإجراء المزمع تنزيهه بتخصيص كل جهة بمنطقة للتبادل الحر.

السيد رئيس الحكومة،

إن العدالة المجالية وارتباطها بالفعل التنموي ليست بالمعادلة البسيطة ولا بالمعقدة حد المستحيل، هي بالنسبة لبلادنا تحدّي يمكن مقارنته بمزاوجة الحسينيين مغرب المشاريع الكبرى TGV et Les auto-routes ومغرب التنمية البشرية والتماسك الإجتماعي، هذا هو الذكاء المغربي، هو إذن تحدي ولرفعه بنفس جماعي تشاركي، نتطلع السيد رئيس الحكومة إلى التفضل بدعوى إلى مناظرة وطنية حول الإنصاف المجالي بمقاربة الحق في التنمية وبتأطير متصل بإعداد التراب يشارك فيها الجميع الدولة وامتداداتها القطاعية والمجالية القوى الحية المجتمعية، الهيئات الدستورية للحكامة وكل الغيورين والمتشبعين بتمغريبت الحققة والصادقة والسلام عليكم.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد النائب شكرا، الكلمة الآن بإسم الفريق الإستقلالي للوحدة والتعادلية، السيد النائب عبد العزيز الأشهب.

النائب السيد عبد العزيز لشهب:



الإستراتيجية ديال تنمية المناطق الجبلية في إطار التآزر الإجتماعي بين مناطق المغرب؟ وهاد الموضوع كان للأسف الشديد موضوع الخطاب ديال جلالة الملك في عيد العرش ديال 2009، وكانت انطلقت واحد اللجنة وزارية ديال إعداد الإستراتيجية، ولكن للأسف الشديد لحد الساعة ما كاينش التفعيل ديال هاذ الإستراتيجية.

وهنا السيد رئيس الحكومة هاذ الموضوع، هاد الإختلالات الآن اللي كاينة، وهاذ الفوارق المالية أكيد كتأثر بشكل مباشر كتخلق لنا يعني مشاكل في العدالة الإجتماعية، وايلا شفنا مثلا خارطة الفقر في المغرب فيها تفاوتات كبيرة من جهة إلى أخرى، مثلا كان انتقل معدل الفقر من الجهات اللي هي أقل فقرا 2% مثلا في الدار البيضاء سطات، وكتوصل حتى ل 14,6% في درعة-تافيلالت اللي هي أكثر فقرا، وداخل الجهات بين الأقاليم كذلك كاين تفاوتات في معدل الفقر داخل الأقاليم ديال جهة معينة.

في المجال ديال التعليم، وربما غنتكلم غير على بعض العناصر الأساسية، هناك فعلا فوارق إجتماعية يعني كارثية، فالمؤشرات اللي كتكلم الآن على الفوارق الإجتماعية في مجال التعليم وعلى المستوى الدولي كتقول بأننا احنا مرتبين 150 على 178، الترتيب ديالنا فهاد المسائل ديال الفوارق الإجتماعية في مجال التعليم، وهاد الشي راه باين من خلال الرجوع إلى كذلك لا التحليل ديال واحد المجموعة ديال المؤشرات، كنعلقوا أن النسبة أو لا عدد السنوات اللي كيقضيو هاد التلاميذ داخل المؤسسات التعليمية راه تفاوتات كبيرة وكبيرة جدا، بعض المناطق كاينة ما كيدوزوش أكثر من سنة في المدرسة يعني أقل من سنة، وكاين بعض المناطق اللي كيدوزو التلاميذ في المدرسة المعدل، المعدل ديال السنوات اللي كيقفوا في المدرسة، كيوصل حتى ل 12 سنة في المدرسة هذا المعدل. إذن من أقل من سنة إلى أكثر من 12

لبعض المؤشرات الوطنية والدولية كتكلم أنه المؤشر، احنا مترتبين في رتب متأخرة في المؤشر ديال التوزيع العادل ديال الثروة، كذلك احنا في رتب متأخرة في المؤشر ديال القدرة على خلق فرص الشغل، كذلك متأخرين في موضوع ديال الدخل الفردي للمواطنين، كذلك متأخرين في الفرق الشاسع لا بين المجال الحضري وبين المجال القروي، وأخيرا هاذ المؤشرات ديال التنمية البشرية أصبحت مقلقة بالنسبة للمغاربة.

كما جاء على لسانكم، السيد رئيس الحكومة، فعلا هناك جهات محظوظة و جهات غير محظوظة، وهنا ايلا بغينا نشوفو بعض الأرقام الرسمية ديال اللي كتصدر على الحكومة لبعض المؤسسات التابعة للحكومة، أنه بعض الجهات، 2 جهات في المغرب اللي كتنتج الثروة الوطنية حوالي النصف، هما جهة الدار البيضاء-سطات، والجهة ديال الرباط-سلا-القنيطرة، كذلك عندنا بعض الجهات خمسة د الجهات ما استطعوش ينتجو أكثر من 12% من الناتج الداخلي الإجمالي، لي هما الجهة ديال الشرق والجهات الجنوبية وكذلك الجهة ديال درعة-تافيلالت، باقي خمس الجهات اللي بقاو من 12 يا الله استطعو ينتجو تقريبا 40%، شوفو التفاوتات المحلية. الأخطر من هذا، هو أننا هاذ التفاوتات بين الجهات كنا كنتظرو أنها غتقل فإذا به كترتفع، هنا يمكن نعطيكم واحد الرقم، كنا كنتكلمو الفرق ديال التفاوتات ديال حوالي خمسين مليار ديال الدرهم، هاذ السنة الأخيرة ولا ما قبل الأخيرة وصلنا ل 53 مليار ديال الدرهم، وبالتالي هاذ الفرق يعني كنا كنتظرو أن التفاوتات تنقص فإذا به كترتفع . إذن السيد رئيس الحكومة، واللي جا على لسانكم أن المدخل الأساسي هو الإرساء ديال هاذ الجهوية المتقدمة، ونحن في الفريق الإستقلالي نتساءل ما هي الأسباب الحقيقية للتأخير في تفعيل هاذ الصندوق ديال التضامن بين الجهات والصندوق ديال التأهيل الإجتماعي؟ كذلك نتساءل، لماذا لم يتم إعداد



يداوا تقولوا بالله اسمع لي كيديرو لو الورقة ديال سير للطبيب بعدا، سير للسيبطار هذا، وبالتالي كاين واحد العبء إضافي اللي بغى يداوا في أبسط الفحوصات خاصو يتنقل من الإقليم ديالو إلى إقليم آخر، هناك من يقطع أكثر من 240 كيلومتر باش يداوا، أما اللي بغى يدير السكانير وعندك الرونديفو من دابا 6 أشهر 8 أشهر...، شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد النائب شكرا، بإسم الفريق الحركي السيد الرئيس السي محمد مبديع.

النائب السيد محمد مبديع، رئيس الفريق الحركي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

أولا، عواشر مبروكة الله يجعل هاذ الشهر هذا علينا وعليكم إن شاء الله بالرحمة والعافية. موضوع هذه الجلسة، حضرات السيدات والسادة، يفرض نفسه في سياق معروف، في سياق مناداة واحتجاجات في بعض المناطق كنتيجة لغياب التوازن المجالي والإجتماعي والجهوي. نحن في الحركة الشعبية نسجل تفاعلنا الإيجابي مع كل المطالب المشروعة في إطار احترام دولة الحق والقانون، هذه الاحتجاجات وهذه الإنتظارات، السيد رئيس الحكومة المحترم، تتطلب اليوم أجوبة مسؤولة حتى لا تأخذ طابعا سياسيا وتنحرف عن مسارها.

سنة يعني على المستوى ديال النسبة ديال عدد السنوات اللي كيقضيوها التلاميذ في المدرسة.

علاش قلنا هاد الكلام؟ هذا عندو علاقة بالمدر المدرسي وعندو علاقة بالمشاكل الحقيقية اللي كنعيشوها ديال التعليم، والجودة ديال التعليم والضعف ديال التأطير ديال المعلمين إلى غير ذلك...، وبالتالي هذا الموضوع فهو يشكل خطر على المستقبل ديال بلادنا، اليوم مجموعة من المناطق اللي ما غتستطعش أن يكون عندها الإرتقاء الإجتماعي لأنه ما كاينش التكوين ديال التلاميذ، ما غيكونوش خريجي ديال المؤسسات، وعلى ضوء هاد القضية ديال خريجي المؤسسات واحد المفارقة غريبة السيد رئيس الحكومة، نتمناو تجاوبونا عليها، في المغرب هو أن النسبة ديال أصحاب الشواهد اللي هما في البطالة يعني جد مرتفعة من 17 إلى 27 %، هاذ الناس اللي هما عاطلين على العمل في المغرب، رغم المجهود الكبير اللي تدار في المجال الإقتصادي التنموي، ولكن ربما بالنسبة للمغرب كاينة هاد المفارقات.

في المجال الصحي، ربما هذا اليوم المناسبة لا تكفي لأن المشاكل لا تعد ولا تحصى، المشاكل ربما تكلمتو أنه غادي يدار مجهود فهاد المجال ديال العدالة المجالية في مجال الصحة وسيتم تجهيز جميع الأقاليم بالسكانير والوحدات الطبية المتنقلة.

ولكن اسمحو لي، السيد رئيس الحكومة، أن الفوارق المجالية يعني جد هناك تفاوتات خطيرة في المجال الصحي من منطقة إلى أخرى، والكل يعلم أن جل الأطباء التمركز الكبير في المحور ديال الرباط والدار البيضاء، واليوم كاينة المقولة أي واحد باغي تداوا أسيدي وعليك بالرباط ولا الدار البيضاء هادي معروفة عندنا، اللي باغي يداوا يهبط للرباط. المستشفيات الإقليمية عامرة فعلا دار مجهود فهاد الشي ديال "راميد" ولكن اليوم شنو وقع؟ الأغلبية د الناس اللي عندهم "راميد" خاصو يمشي يداوا، مّلي كيمشي ما كيلقاش الطبيب، كاينة بعض الأقاليم ما عندناش طبيب جراح، اللي بغى



الداخلية، اليوم كما جاء في الكلمة ديالكم كيساوي 55 مليار فيه 60% ديال الدولة و40% ديال الجهات، عندي 2 ملاحظات:

أولا-الجهات بذات كتفعل الحصة ديالها، الدولة ما كتفعلش الحصة ديالها رغم أنها مسجلة، هذا إشكال أول؛

النقطة الثانية-هي المعايير ديال توزيع هاذ الميزانية، درنا 50% متساوية بين الجهات و50% قسمناها 37% على حسب عدد السكان 12% فقط على حسب المساحات، هنا تيقصي وتيزيد يزكي ويكرس هاذ القضية ديال التفاوتات المجالية، اللي غادي يضر بزاف هو المجال القروي اللي في التيساع بزاف ويلاه كيدي 12% وفي السكان قلال، اوالسكان الحصة ديالهم هي 37%، لا بد من مراجعة ديال هاذ المعايير غنديروا 50% و50% ونتكلو على الله، وغادي نقدمو تعديلات في هاذ الجهة هادي؛

الدعوة إلى التعجيل بتفعيل صندوق التضامن بين الجهات عبر رصد الإعتمادات اللازمة، لحد الآن باقين هاذ الصناديق ما تفعولش وما فيهم شي يعني الاعتمادات وكنطالبو كذلك باش تكون يعني واحد التضامن حقيقي تينسجم مع الفلسفة ديال المشرع، اللي تيههدف إلى تضامن الجهات الغنية مع الجهات الفقيرة اللي يجسد الخيار ديال بناء مغرب الجهات في إطار وحدة الوطن والتراب وخدمة ما يجمعنا وليس ما يفرقنا؛

السيد رئيس الحكومة،

رغم توفير هاد الإعتمادات وهاذ الآليات فإن بلوغ العدالة المجالية يتطلب الحكامة الرشيدة والمواكبة والمراقبة والتتبع وتقوية دور الوسائط الحكومية والبرلمانية والحزبية؛

السيد رئيس الحكومة،

اليوم، السيد رئيس الحكومة، احنا متافقين كما جاء في الكلمة ديالكم القيمة، كايين فرق كبير بين الجهات وبين المناطق وبين الدواور وبين الجماعات في قطاعات مختلفة: التعليم في المناطق الجبلية في المناطق القروية ماشي هو التعليم في في المناطق الحضرية، وكذلك الصحة وكذلك القطاعات الأخرى. حتى الاستثمارات ديال الدولة كلها متركزة في واحد المحور ديال طنجة-الجديدة وداخل المغرب يعني فتبقى له 20% تقريبا .

السيد رئيس الحكومة،

حضرات السيدات والسادة،

ما غاديش نتوقفو على التشخيص، التشخيص تيعرفوه المغاربة كاملين وتيعرفوه المسؤولين وواعيين به، اليوم خصنا نتحاوور ونذاكرو على الحلول اللي يمكن لينا نقتارحو احنا وانتما باش يمكن لينا ندبرو هاذ الأمر هذا، من أجل إنصاف الجهات والمناطق المحرومة من فرص التنمية في أفق عدالة مجالية حقيقية. نثمن السيد رئيس الحكومة، مجهودات الدولة والانتقال الديمقراطي والتحول السياسي والبرنامج التنموي المتعدد الروافد اللي حققنا النتائج، ولكن هاذ النتائج ما معمماش على المغاربة كاملين، إذن عندنا إشكالية في النموذج الإقتصادي ديالنا، لا نشكك في الإرادة السياسية للحكومة، ولكن السيد الرئيس المحترم لا بد أن نقف عند بعض النقاط، وجاء معظمها في الكلمة ديالكم:

أولا-التعجيل بتفعيل الجهوية المتقدمة، مع تفعيل ميثاق اللاتمرکز عبر نقل القرار فعليا إلى المستعملين الفعليين محليا وجهويا، نجاح هذا الورش السيد رئيس الحكومة تيبقى رهين بتنازل الفاعلين الحكوميين المركزيين عن ثقافة التدبير الشأن المحلي والجهوي من مكاتبهم المركزية؛

ثانيا-تفعيل برنامج الحد من الفوارق المجالية والإجتماعية اللي كبيره جلاله الملك نصره الله أصبح جاهزا، أشرفت عليه وزارة



قبل الإدلاء بمجموعة الملاحظات والمعطيات تعقيبا على جواب السيد رئيس الحكومة المحترم، لابد من الوقوف عند تزامن هذه الجلسة الشهرية مع ذكرى انتفاضة 20 يونيو 1981، بما هي محطة تاريخية مفصلية في نضالات الشعب المغربي، سقط فيها عدد من الشهداء، وزج بالآلاف المواطنين في المعتقلات. محطة ضمن محطات أخرى مكانش ممكن بلادنا توصل إلى ما وصلت إليه اليوم لولا واحد المجموعة ديال التضحيات ديال مواطنين ومواطنات مناضلين ومناضلات اللي ضحاو بالأرواح ديالهم، باستقرارهم العائلي، بما لهم من أجل الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية لكافة المواطنين. بهاذ المناسبة كنجددو في الفريق الاشتراكي الترحم على شهداء مثلما نحدد التأكيد على مواصلة النضال من أجل تحقيق المطالب المشروعة للشعب المغربي.

وبطبيعة الحال، أكيد المغرب اليوم ماشي هو المغرب ديال 1981، هناك تحولات هامة، هناك إصلاحات أساسية تمت خاصة في العقدين الأخيرين من الزمن، إصلاحات اللي جزء كبير منها أسست لو الحكومة ديال التناوب، بالرئاسة ديال الأخ المجاهد السي عبد الرحمان اليوسفي، هاد الإصلاحات اللي اليوم المغرب إيلا كان واحد المجموعة ديال الجوانب كيحافظ على الاستقرار ديالو هي مرتبطة بالنتائج ديالها، وبالثمار ديال عمل كبير اللي البوادر ديالو ما ظهرت حتى من بعد عقد أو عقد ونصف من الوضع ديالها على أرض الواقع. أنا غادي نفضل على أنني نبعد على الأوراق، أو نتكلم إذا صح التعبير بواحد الأريحية، لأنه كيفما كان الحال ارتباطا بالموضوع اللي متعلق بالجلسة ديال المساءلة الشهرية اليوم، ذاك السؤال ديال المغرب النافع والمغرب غير النافع راه مازال كي طرح نفسه لدى المواطنين والمواطنات، الفوارق المحلية والاجتماعية ما زال حاضرة بشكل كبير، وبالتالي الحكومة من خلال برنامجها الطموح، ومن خلال مجموعة المعطيات اللي قدمها السيد رئيس الحكومة المحترم، أكيد على أن

أولا - لا بد في إطار تفعيل اللاتمركز الإداري نعطيو واحد الأولوية للجماعات المحلية، لأن هي المتدخل المباشر هو اللي تينهج سياسة القرب مع المواطنين، لا بد من ندعمهم بالآليات البشرية والمادية ونرفعو من الحصة ديالهم في الضريبة على القيمة المضافة، اللي اليوم هي 30%، علاش ما نلحقوهاش ل35%؟ هاد الجماعات وهاذ الآليات إيلا بغيناها تلعب الدور ديالها التنموي والاجتماعي الحقيقي لازم ندعموها بالآليات البشرية والمادية؛

ثانيا - لا بد من نشجعو الإستثمار في المناطق الداخلية، علاش الناس كيستثمرو في الدار البيضاء وفي الرباط وفي القنيطرة وما كيمشيوش المناطق الداخلية؟ لأن العقارغالي، خاصنا نخلو الإشكالية ديال العقار، علاش ما نعطوه شي بدون مقابل للمستثمرين؟ كايينة القضية ديال الضرائب علاش ما نديروش التميز الضريبي ونرجعو للسياسة اللي كنا بدينا في التسعينات ونقولو للناس اللي بغى يمشي يستثمر في واحد البلاصة ننقص لو من الضريبة وندعمو؟ باش نخلقو مناطق صناعية، على وزارة التجارة والصناعة تدعم الجهات، ودعم الجماعات باش تخلق مناطق ديال الأنشطة الاقتصادية محليا وجهويا.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد الرئيس، شكرا. باسم الفريق الاشتراكي السيد الرئيس شقران أمام.

النائب السيد شقران أمام، رئيس الفريق الاشتراكي:

شكرا السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء والنواب المحترمون،



ديال المناطق، راه كاينة مناطق إيلا كنا كنتحدثو في بعض المدن مثلا طيب لكل 1000 نسمة كتلقى في جهة أخرى طيب لكل 20 ألف نسمة، وهادي مسألة فوارق اللي هي كبيرة جدا وبالتالي يجب أن ننطلق من الواقع.

نتحدث عن المساواة بطبيعة الحال نناضل جميعنا من أجل المساواة في الحقوق والواجبات، والحال على أننا اليوم أمام مساواة في الواجبات بالنسبة للمواطنين والمواطنات ولكن في الحقوق لا، وبالتالي نحن لدينا ثقة كاملة في أن الإرادة الجماعية لا ديال الحكومة لا ديال مؤسسات المجتمع المدني الأحزاب السياسية جميع الفاعلين بما في ذلك الإرادة الملكية السامية اللي عبر عليها جلالة الملك، في مناسبات متعددة حتى في التقديم ديال دستور 2011 خاصنا نمشيو في سياسة يعني اقتصادية وإجتماعية وتضامنية تسمح حقيقة من أجل تقليص هاد الفوارق الإجتماعية اللي كاينة ونجعلو أن المواطن في المناطق في المغرب العميق يحس المواطن عدلا أنه ليس مواطنا من الدرجة الثانية بقدر ما هو مواطن لديه نفس الحقوق مثل باقي المواطنين والمواطنات.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس، بإسم المجموعة النيابية للتقدم والإشترافية الكلمة للسيد النائب جمال بنشقرن.

النائب السيد جمال بنشقرن كرمي:

شكرا السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

مبروك عواشركم ولكل المغاربة والمواطنات والمواطنين. إننا في المجموعة النيابية للتقدم والإشترافية، وفي إطار مناقشة هذا الموضوع

الأمر يبعث على الأمل وعلى أننا مقدمون على إصلاحات أساسية تقلص من هذه الفوارق، لكن وجب التأكيد على أن بعض الملاحظات يجب أن تطرح.

اليوم في مغرب اليوم، هناك إصلاحات، هناك أورش كبرى، هناك برامج واقعية، لكن في نفس الوقت هناك ميزانيات ضخمة ترصد لمشاريع في مناطق معينة تدخل في باب الكماليات، في وقت تعيش فيه جهات عديدة في بلادنا غياب أبسط الشروط ديال العيش الكريم، كاينة مناطق ما فيهاش مستوصفات، مناطق الوضع ديال التعليم فيها يعني النسبة ديال الهدر المدرسي مرتفعة ارتباطا بالحالة وبالوضعية ديال المؤسسات التعليمية بها. وبالتالي المفروض حين نتحدث على العدالة المجالية وهي ضرورة حتمية باش أننا نضمنو التنمية المستدامة في البلاد ديالنا والإستقرار ديالها الدائم، خاصنا ما نكونوش عادلين فيما يتعلق بالتعاطي مع جهات المملكة لإيجاد حلول لهذه الفوارق، كيفاش ما غاديش نكونو عادلين؟ هو أن الجهات التي تعاني الخصاص الكبير يجب أن ترصد لها الحكومة اهتماما أكبر بميزانيات أكبر باش أننا نقلصو هاذ الفوارق، لأن منين كنتحدثو على العدالة المجالية كاينة بعض الجهات احنا مطالبين شئنا أم أبينا باش أنها تخصص لها ميزانيات استثنائية لتدارك الخصاص. اليوم ما يمكنش على أنه لإيجاد ديال الحلول من هنا نتحدثو السيد رئيس الحكومة، على العمل الكبير اللي كيدار من أجل الترخيخ ديال اللامركزية واللامركز، وهادي نقطة أساسية وخاصها تجسد على أرض الواقع وخاص التعامل معها بدون منطق التوجس، ما يمكنش نتعاملو في إطار اللامركزية واللامركز الدولة تعامل بالمنطق ديال ربط تلقى ما طلق لا ما يمكنش، علاش؟ لأن الجهات التي تعاني من خصاص كبير ومناطق وأقاليم ومدن تعاني من خصاص كبير التشخيص يجب أن ينطلق من تلك المدن، ما يمكنش ينطلق من المركز، ما يمكنش مسؤولين من المركز أنهم يحددوا الخصاص اللي كيههم واحد المجموعة



أقطاب كبرى من قبيل القطب الاجتماعي، قطب الإستثمار والتشغيل والتنمية الإقتصادية، قطب التربية والتكوين، قطب الثقافة والتراث، علاقة بما ذكرنا، علاقة بمبادئ العدالة الإجتماعية والتوزيع العادل لخيرات هذا الوطن، حيث يستوجب منا جميعا العمل على إقرار آليات الإقتصادية والمالية للحد من الفوارق والتفاوتات بين الجهات كوحدات ترابية، ودخل الجهات نفسها بل داخل الأقاليم وبين الجماعات المحلية، اعتمادا لمنطق المساواة في حصول كافة المواطنين والمواطنات على حقوقهم وحقوقهم الأساسية، خاصة في مجالات حيوية كالتعليم والصحة والتشغيل، مع إعطاء الأولوية للمناطق النائية والمهمشة، واعتماد برامج ذات أفضلية لهاته المناطق المذكورة، ومن جهة أخرى، اعتماد برامج للنهوض بأوضاع النساء والعمل على إدماج الشباب في مختلف السياسات العمومية المعتمدة.

السيد الرئيس،

تلکم هي مقاربتنا في المجموعة النيابية للتقدم والإشترافية، والتي تندرج في إطار تصور إستراتيجي لأجل وضع أسس نموذجي تنموي قوي متجدد ومبتكر يمنح حيوية أكثر لإختيارات وأولوية السياسة الاقتصادية والإجتماعية، من أجل ربح تحديات المرحلة وامتصاص كافة مظاهر الإحتقان الإجتماعي التواق إلى حلول واقعية وملموسة أملا في الإستجابة إلى المطالب العادلة والمشروعة، حيث نرى أنه لا بديل عن إقرار حقيقي لجهوية متقدمة، متمكنه من آليات العمل المنتج والفعال، حتى تشكل هذه الجهوية تعبيرا جديدا لجيل جديد من الخدمات العمومية للقرب على أسس الديمقراطية التمثيلية والتشاركية، وعلى أساس التعدد السياسي والثقافي والفكري، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

المهم، موضوع العدالة المجالية نستحضر هنا الخطاب الملكي السامي، بمناسبة الذكرى الخامسة عشر لعيد العرش المجيد الذي جاء فيه: "... أتساءل باستغراب مع المغاربة، أين هي هذه الثروة؟ وهل استفاد منها جميع المغاربة؟ أم أنها همت بعض الفئات فقط؟" انتهى مقتطف خطاب صاحب الجلالة.

وهي مناسبة نجدد من خلالها في التقدم والإشترافية، تأكيدنا التام على الإنخراط في إنجاح ورش التجربة الجهوية الجديدة، مثنين المكتسبات والتراكمات منتظرين التجاوب المطلق مع التطلعات الشعبية، في مجالي الديمقراطية والتنمية الشاملة، ارتكازا على مبدأ التضامن بين الجهات كوحدات ترابية تحول لها كل الصلاحيات التي من شأنها بلورة الإستراتيجية الحكومية في مختلف المجالات، ولذلك يتعين تعبئة كل الوسائل والإمكانات المتاحة.

السيد رئيس الحكومة،

الجهوية المتقدمة لا يمكن اختزالها فقط في ترسانة للقوانين والمساطر، بل يتعين أن تكون تعبيرا عن إرادة قوية متجددة في الإصلاح والتغيير بشكل منهجي يتوخى اتخاذ قرارات جريئة وشجاعة لتطبيق لا تركيز واسع لمصالح الدولة، يجعل من هذه الجهوية فرصة لوضع سياسة حقيقية للتهيئة المجالية والترابية.

السيد رئيس الحكومة،

إن وعلى الدولة أن تتأقلم في تدخلاتها مع المعطيات الجهوية الجديدة وأن تقوم بمحاربة كل المعوقات التي حدت من البلورة الحقيقية لمبدأ اللاتمرکز، والتي حالت دون تحقيق أي تقدم في هذا الإتجاه، كما أنه أصبح من الضروري اليوم، أن يفرض على كل قطاع وزاري نقل صلاحيات التدبير والوسائل والموارد بشكل واسع، من أجل تخفيف العبء الإدارة المركزية وتنفيذ مشاريع لبرامج السياسات العمومية المعتمدة، كما أصبح من الضروري إعادة هيكلة مصالح الدولة على الصعيد الجهوي على شكل



السيد سعد الدين العثماني رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

أولا أريد أن أعبر عن سعادة غامرة للمستوى الراقى للتدخلات لمختلف السادة النواب. بكل صراحة أنصت باهتمام، وكاين ملاحظات دقيقة في الموضوع اللي هو موضوع وطني بالمناسبة كنتكادو فيه جميعا ويجب جميعا أن نتعبأ أغلبية ومعارضة، مؤسسات وطنية مركزية أو جهوية أو جماعات ترابية أو غيرها ومؤسسات عمومية، يجب جميعا أن نتعبأ باش نصحو هاذ الإختلال اللي موجود. وبالمناسبة هاد الإختلال راه عمره عقود من الزمن والحكومة عمرها شهرين إلا بضعة أيام، إيوا المهم ظهر لي ما يمكنش تعالج حكومة في شهرين إختلال ديال 30 عام. ولكن أنا أظن أنه بالبرنامج اللي قدمت، الخطوط العريضة ديالو ما قدمناش كثير من التفاصيل، وأيضا بالإستفادة من مختلف الملاحظات ديال السادة النواب، إن شاء الله، غادي نواجهو هاذ التحدي ونجحو فيه.

وبغيت نأكد ليكم بأن هذا أهم للحكومة بمختلف مكوناتها أهم، وغادي نحرصو في جميع البرامج اللي غادي تجي ديال الحكومة، ندخلو هاد البعد ديال العدالة المجالية. ما كاينش العدل المطلق، ولكن سننحو نحو التخفيف من هاد التفاوتات المجالية في مختلف البرامج، غادي ندخلو كما عطيت أمثلة في التعليم، عطينا أمثلة في الصحة، عطينا أمثلة في مخططات أخرى. غادي ننحو هاد المنحى وغادي نطوروها أكثر. وبطبيعة الحال اللي عندو ملاحظة حنا مستعدين - يكما لايساوين س تشلحيت أراساوخ حتى نيكين س تشلحيت سيغ يلا أكيف باهرا تحيو أيكما تنمريت نيكين إغتساويلت س تشلحيت ولكن نيكين ريغ أتساويلغ إميك فأينا أوكليد - غنرجع للعربية.

شكرا للسيد النائب، الكلمة الآن للسيد النائب مصطفى الشناوي، الكلمة للسيد النائب عمر بلافريج.

النائب السيد عمر بلافريج:

السلام عليكم.

السيد الرئيس،

اشنو هي العدالة المجالية؟ هي التوزيع العادل لثروات هذا الوطن عبر الجهات، هي اليوم التركيز في فك العزلة عن أبناء الريف والأطلس مثلا، ياك؟ وكيفاش يمكن لكم تحيو أمام المغاربة اليوم وتقولو بأن الحكومة عندها رغبة في التوزيع العادل للثروات وانتما كتفضلو تستثمرو 30 مليار درهم في TGV ما بين طنجة وقنيطرة، في عوض ما توصلوا هداك القطار للحسيمة ولا للراشدية، ولا تبنيو نفق تحت تيشكا، كيفاش وتوما كتفضلوا مثلا استثمار في مسرحين ضخمين في الرباط والدار البيضاء ب3 د المليار ديال الدرهم في عوض ما تستثمرو في ديور د الثقافة، في كل قرية من المغرب ولا في كل حي من مدن المغرب.

السيد رئيس الحكومة،

عفاكم، إما عدلو سياساتكم وردوها عادلة د بصر، وإما كونو صرحاء مع المواطنين وقولوا لهم بأنكم ما زال كتأمنو بالمصطلح القديم، "المغرب النافع والغير النافع"، هاد المصطلح اللي جابتو الحماية واللي ما زال مع الأسف كتأكدوه اليوم، شكرا والسلام عليكم.

السيد الرئيس:

الكلمة للسيد رئيس الحكومة، للرد على تعقيبات السيدات السادة النواب في ما تبقى من الوقت.



كتقتصد لنا المال، كتقتصد لنا الجهد، كتقتصد لنا الوقت إذن جوج دالأمور الأساسية في هاد البرنامج.

وأیضا نص الخطاب الملكي، على أنها كتدمج في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية حتى هي غتساهم شوية هضرنا عليه 13% تقريبا، وأيضا غيدخل في البرامج ديال المجالس الجهوية والمحلية حتى هي مساهمة، أشنو الأهمية ديال المجالس الجهوية؟ هي داك الشي غادي ديرو غادي ديرو، ولكن ولاات كديرو في شراكة مع الوزارات، برنامج التنمية اللي غادي ديرو فواحد الدوار، كييجي مول الطريق كيصاوب الطريق، مول الضو كيدوز الضو، الجهة في إطار هاد البرنامج كديرو البرنامج دياها هي ديال التنمية الاقتصادية والاجتماعية إذن هذا هو الجديد فهاد البرنامج غير باش نفهموه مزيان وهو مهم جدا كما قلت، وغتكون فيه الاستهداف والإلتقائية هذه النقطة الأولى.

النقطة الثانية، كثير من الإخوان المتدخلين هضرو على القضية ديال توجيه الاستثمارات، أنا متفق على أن الاستثمارات كتوجه أكثر إلى الجهات الأكثر غنا أو الأقل فقرا، بطبيعة الأشياء بطبيعة الأشياء، هذه الأيام شحال من مرة احنا كنجلسو مع مستثمر ونمنيه وكنحاولو ما أمكن نحثوه ما أمكن باش يمشي لجهة بعيدة، كنقولو هنا بمناسبة كاين مناطق صناعية في كثير من الجهات فارغة أو فيها واحد النسبة ديال الاستغلال محدود جدا، لأن هداك المستثمر ما كيمشيش المنطقة بعيدة لأسباب متعددة: أحيانا المستثمر هو عندو التصدير خاص يكون بقرب ميناء وقرب عدد من الخدمات الأخرى. إذن هناك إشكالات، غير هاد الأيام كنحاولو مع واحد المستثمر يمشي لواحد الإقليم كنقولو يمشي، بالمناسبة هو مستثمر وعندو 13 ألف منصب شغل في المغرب، عندو ثلاثة ديال المصانع أخرى في قطاع الغيار ديال السيارات، وكانت حكومة قبل كاع كيتفاوضو معاه باش يمشي لواحد الإقليم، هداك الإقليم عندو جوج عند الولوجية وعندو الاستقرار

جلالة الملك لما تحدث عن برنامج التنمية القروية وهذا نص الخطاب الملكي، غادي نقراه باش نفهمو أشنو هو الطبيعة ديال هاد البرنامج، لأن من الخطاب جات طبيعة البرنامج. نص الخطاب الملكي: "على أنه تمت دراسة حوالي 20.800 مشروع تستهدف أزيد من 12 مليون مواطن يقطنون بأكثر من 24.000 دوار وبميزانية إجمالية تبلغ 50 مليار درهم. ندعو الحكومة إلى وضع مخطط عمل مندمج - هو ماشي صندوق كيتجمعو فيه الفلوس - هو مخطط عمل مندمج يقوم على الشراكة بين مختلف القطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية لتوفير وسائل تمويل المشاريع وتحديد برجة، ويمكن إدماج - دائما في الخطاب - هذه المشاريع ضمن التوجه الجديد للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية. وفي إطار البرامج المقبلة للمجالس الجهوية والمحلية لما أصبحت تتوفر عليه من موارد هامة واختصاصات واسعة".

إذن في الخطاب الملكي كيقول؛ هذا أولا برنامج ماشي صندوق كنجمعو فيه الفلوس لا، هداك شي علاش قلت الأهم فهاد البرنامج اشنو هو؟ 2 د الأمور: الإستهداف والإلتقائية. أشنو هو الإستهداف؟ وخا صندوق الطرق عندو البرنامج مثلا، عندو كدا مليار مثلا في السنة غادي يصرفها في إصلاح الطرق مثلا 2 و لا 3 د مليا، هاد 2 د الامليار بدلا ما تصرف بطريقة برنامج قديم، دابا ولاات خصها تعطي اهتمام أكبر وأولوية لهاذ الدواور هادو ولهاذ المناطق اللي ترصدت على أن فيها الخصاص، فهو توجيه لبرامج موجودة ما غاديش تجي 50 مليار جديدة نخلقوها منين غادي نخلقوها؟ واضح هادي النقطة الأولى إذن الاستهداف هذا هو الاستهداف؛

الإلتقائية بمعنى نسقو، ما يوقعش لنا كيما وقع في بعض المرات كندوزو الطريق والكودرون عاد كييجي مول الضو كيقول لك آه خاصني ندوز كنعوادو نحفرو كندوزو شوية مول الما كييجي لا، خاص الاللتقائية باش تمشي البرامج كلها لأن هاد الاللتقائية



الأصفر مثلا هداك الإستثمار وطني ما محسوش للجهة، لأن هو النتائج ديالو كتمشي للمغرب كامل، وما يمكنش نديرو كل جرف أصفر في كل نفس، بحال طنجة المتوسط نفس الشيء، كاين واحد الشوية ديال، خاصنا نعرفو الاستثمارات ذات البعد الوطني، هي كنتنتج إنتاج اللي خصو المغرب كامل طبيعي خاص تكون في واحد الجهة، خصها تكون في واحد المكان، نمشيو للاستثمارات ذات البعد الوطني نحاولو ما أمكن نوزعو للجهات، هاذ الاستثمارات، الجهات اللي ما فيهاش نحاولو ما أمكن ندفعو باش تكون في هاديك الجهات، هذا معقول، ولكن حتى هو عندو حدود، لأن نور 1 ونور 2 ونور 3 ونور 4 في الصحراء مثلا خصو الشمس وخصو ظروف خاصة، خصو واحد المنطقة شاسعة، خصو ظروف خاصة لا تتوفر في جميع الجهات، تتوفر في جهات معينة، فذلك الحساب ديال توزيع الإستثمار العمومي خصو أولا يزولوا هاذ الاستثمارات ذات البعد الوطني واللي هي النتائج ديالها كتمشي لجميع الجهات، عاد كنقسم الاستثمارات الأخرى ورغم ذلك سنقوم بجهد لتوزيع الإستثمارات، يعني على الإستثمارات الأخرى على المستوى ديال الجهات؛

بالنسبة للعدالة المجالية في التعليم العالي، أريد أن أشير هنا إلى قضية مهمة هو أن اليوم تدارت خارطة جامعية جديدة تستهدف تمكين كل جهة من مركب جامعي متكامل وهذا غادي يمشي في إطار العدالة المجالية، نديرو مركب جامعي متكامل مندمج متعدد التخصصات في كل جهة، باش ما نخليوش التركيز يكون في بعض الجهات فقط المركب غيتلاءم مع الحاجيات التنموية ديال الجهة، الجهة اللي خصها تخصصات معينة، التكوين في مجالات معينة غادي نعطيها أهمية في هاديك الجهات وهاذي فيها رؤية إستراتيجية في 2016، دابا عتبدا 2030 إن شاء الله وغادي تمشي في هاذ الإتجاه، وفي نفس الوقت كان هناك إتجاه نحو فتح مؤسسات الجامعية بعدد من المدن المتوسطة، وهاذ الشيء كان بدا

أيضا حتى هو إيلا غادي يمشي لشي بلاصة خاصو يعرف بأنه الأشغال ديالو ما غيتعرض لبعض الهزات، ما غتوقعش مشاكل فهادي كلها. وبالمناسبة أسبوعيا احنا في حوار مع بعض المستثمرين فهاد المجال أسبوعيا فنحتمهم، ولكن ما يمكنش نفرضو عليهم. وهاد المستثمرين هما اللي كيخلقو الثروة، هما اللي كيخلقو مناصب الشغل، هما اللي كيخلقو نسبة النمو التنمية وعندهم تأثير لأن كيخدمو عدد من المقاولات الصغرى في المحيط ديالهم، احنا ما نكرهوش يمشيو وغادي يمشيو فهاد البرنامج غادي نحاولو ما أمكن نديرو جهودنا باش يمشيو. بالمناسبة المناطق الصناعية ما كطرحش مشكل موجودة في عدد من المناطق، ولكن كما قلت مع الأسف الشديد ليست دائما يعني ماشي دائما عامرة.

بالنسبة لميزانية الجهات ما كتحولوش 2% للجهات حشوما نقولو هاذ القضية، ماشي فقط 2% أولا الميزانية ديال الدولة مركزيا راه جزء كبير منها كيمشي للجهات، وزارة التجهيز منين كتجهز؟ راه كتمشي للجهات، وزارة التعليم منين كتصرف الميزانية ديالها؟ كتصرفهم في مختلف الجهات هاديك احنا كنهضرو غير ميزانية ديال الجهة كمؤسسة المجلس الجهوي، أما راه كولشي وزارة الإسكان فين كتحتمهم؟ وزارة التعمير فين كتحتمهم؟ كتحتمهم في جميع الجهات. فذلك هاد القضية ما نديروش هاذ الحسابات هاذ الحساب غير دقيق، وإلا خصنا نمشيو لكل وزارة نشوفو شحال كتخلص ديال الموظفين فهاديك الجهة؟ شحال كتمشي من المشاريع فهاديك الجهة؟ شحال إلى آخره... وغادي تلقى بأنه هاذ الحساب ماشي دقيق وماشى صحيح.

بالنسبة للاستثمارات العمومية نفس الشيء، هناك أنواع من الإستثمارات هي وطنية، بحال دابا نقولو نور 1، نور 2، نور 3، راه كيوفر الكهرباء لجميع أنحاء المغرب، وما يمكنش تديرو في كل مكان، طبيعي غادي يكون في واحد البلاصة ما خصوش يتحسب على أنه راه استثمارات في هاديك الجهة، بحال الجرف



وأريد أن أختتم بالقول بأن هاذ العدالة المجالية، باش نوصلو ثمار التنمية للناس اللي بعاد وباش نعطيو كل المساعدة، كل المساعدة للمناطق الأقل نموا اللي ما استفداتش من ثمار النمو في العقود الماضية وخصوصا المناطق القروية والمناطق البعيدة وها تكون حضرية، اللي بعيدة على المركز هو إرادة حكومية وغادي تكون إن شاء الله سياسة عمومية وغيتأطر في جميع البرامج المقبلة، وها الوزارة جالسين والوزراء كيسمعوني الآخرين أنا أحث الجميع على أن يكون هذا حاضر في مختلف البرامج، وكنحت أيضا السيدات والسادة النواب في أي إجتماع ديال اللجان مع السادة الوزراء كلها في المسائلات المقبلة ولا في مناقشة الميزانيات حتى هما في المسائلة، في المتابعة يستحضرو هاذ البعد هذا، لأن باستحضاره يمكن بإذن الله أن نرفع هذا التحدي في بلادنا اللي هو تحدي مشترك، وبالمناسبة أيضا هاذ البرنامج جا قبل ديال 50 مليار، أو البرامج الأخرى اللي أشرت ليها في مخططات قطاعية وغيرها واللي أعطت أهمية للمناطق البعيدة والأقل نموا، كانت قبل ما نجيو احنا كانت الحكومة وزدناها احنا تأكيد لما جاءت الحكومة وبلورنا أفكار جديدة غادي نطعمو بها الأفكار القديمة ما عندو علاقة بالإحتجاج، ما عندو علاقة لأن شي إخوان أو شي ناس مواطنين في أي إقليم يحتجون، اللي احتج بطبيعة الحال احنا من واجبنا نصتو ليه، أو غادي نصتو ليه، احنا راه وجهنا التوجيهات ديالنا للوزراء بالإننتقال إلى جميع المناطق اللي فيها الخصاص، وغادي تدار برنامج، غادي يمشيوياسافرو، يطالعو، يتواصلو، يستمعو للمنتخبين أولا، ويستمعو لعموم المواطنين ثانيا، ويستمعو للمجتمع المدني ثالثا، بغض النظر اللي احتج نمشيو عندو واللي ما احتج نمشيو عندو بالمناسبة، اللي احتج نمشيو عندو احتراماً له، واللي ما احتج نمشيو عندو احتراماً له أو هاذي هي السياسة اللي غادي نمشيو عندها بإذن الله، والسلام عليكم ورحمة الله.

في واحد الوقت وغادي نوسعوه بإذن الله باش يمشي حتى مختلف المدن المتوسطة، مختلف أنحاء المغرب، وفي هاذ الإطار فاش تقرر باش حتى في الحسيمة مثلا تكون نواة جامعية في المستقبل، هاذ الشي خصو واحد الشوية الدراسة إن شاء الله وغادي تكون؛

أريد أن أشير أيضا إلى أنه شرط المباريات في مجال التربية الوطنية، المباريات الجديدة اللي بدأت هدي الثانية للتشغيل بالتعاقد، الآن المباراة كتم إقليميا، وهاذ المباراة الإقليمية الهدف منها إعطاء حظوظ للناس ديال هاذوك الأقاليم، دابا كل إقليم غادي تم فيه مباراة ونتيجة عامل القرب، نتيجة عامل القرب فهو غادي يعطي حظوظ أكبر للناس ديال هاذك الإقليم هما اللي غادي يجيو أكثر يدوزو المباراة، هما اللي غادي، وهذا غادي يمشي بالمناطق البعيدة حتى هي غادي يعطي هذا أحسن من المباراة اللي كان كيتم المراكز على مستوى مراكز الجهات إلى آخره، لا، مشينا حتى لمستوى الإقليم وهاذ الشي غادي نديروه في مجالات أخرى بالمناسبة وراه كنتفاوضوا كنداكروا في الصحة باش نبلورو واحد الاستراتيجية قريبة من هذه باش تمشي للتوظيف في الصحة يكون إقليمي ماشي فقط جهوي، كل إقليم كيفاش غادي نديرو لها راه باقي ما لقيناش لأن دابا عندنا الأكاديميات الجهوية هي مؤسسات عمومية، يمكن لها تدير التعاقد، يمكن لها تدير التوظيف، يمكن لها تدير اسمو، بينما الآن في مجالات أخرى مثل الصحة وغيرها باقي ما عدناش هاذ التقسيم الجهوي اللي يمكن يمكننا وربما ميثاق اللاتركيز يمكننا باش نوصلو لهاذ المستوى؛

هاذ القضية ديال هاذ البرنامج ديال 5 سنين، بالمناسبة لا بد أن أشير إلى نقطة مهمة هو إيلا جمعنا الميزانية كلها اللي دارت على مدى عقدين من الزمن تقريبا في المجال القروي لا تصل إلى هاذ المستوى ديال الإستثمار الجديد اللي غادي يدار في المجال القروي، وهذا غادي يعطي قفزة إن شاء الله للتنمية في المجال القروي.



النشطة، و43% من الساكنة النشطة التي تشتغل، لهذا فإن حجم الإنتظارات، حجم التحديات الاستجابة لمختلف الحاجيات هؤلاء الشباب مهم جدا عديد من السياسات القطاعية اعتمدت في تاريخنا القريب موجة للشباب وعدد من المبادرات كانت مستمرة، ولكن بطبيعة الحال دائما في مثل هذه التحديات الكبرى بحال التحدي ديال العدالة المجالية ما عمرنا ما نوصلو للنهية كل مرحلة تحتاج إلى إجابات جديدة، كل مرحلة تحتاج إلى أن نعيد النظر في سياساتنا وأن نعيد تكييفها مع الحاجيات ديال الشباب المغربي.

طيب أشنو هو الوضعية اليوم وكيفاش غادي نديروا؟ عندنا 2 أمور 2 أورش ذات أهمية، الورش الأول هو إعداد أو إخراج نقول إخراج مشروع قانون ديال رقم 89.15 الذي يتعلق بالمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعي والذي أحيل على المؤسسة التشريعية مجرد ما تصادق عليه المؤسسة بإذن الله سنعمل على تفعيله في أرض الواقع، هذا مهم لأنه واحد أولا مؤسسة دستورية، ثانيا فمن واجبنا خاصنا أن نعد لها الإمكانيات باش تفعل وأيضا لأنها واحد المؤسسة استشارية مهمة اللي غادي تكون مرجع في تقييم في إعطاء أفكار بالنسبة للسياسة ديال الحكومة في الشباب.

النقطة الثانية هو أن هناك استراتيجية وطنية مندمجة للشباب، هاد الاستراتيجية الوطنية هذه نسخة منها التي أعدت منذ فترة قصيرة جدا 2015 تحت عنوان شبيبة مواطنة مبادرة سعيدة ومتفتحة إن شاء الله يكونوا سعداء، هاد الإستراتيجية، الآن فاش جينا لقينا بطبيعة الحال يلاه تصادق عليها في المجلس الحكومي، ولكن لم يتم بعد تفعيلها كاملة، بمعنى باقي الأدوات، فبتنسيق مع السيد الوزير وزير الشباب والرياضة اتفقنا بأن نقوم بعملية تقوم الوزارة بعملية تدقيق نعاود نرجعها، أشنو هو الجديد في المعطيات؟ شنو اللي خاصها؟ تدقيق سريع، وأيضا نمكنوا لها بالأدوات التنفيذية للتنفيذ على أرض الواقع باش نوضعو هاد الإستراتيجية

السيد الرئيس:

شكرا للسيد رئيس الحكومة، نمر الآن إلى السؤال المتعلق بالسياسة المنتهجة من قبل الحكومة في مجال إدماج فئة الشباب، تقدم به فريق الأصالة والمعاصرة الكلمة الآن للسيد النائب محمد الحجيرة.

النائب السيد محمد الحجيرة:

شكرا السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

إن الدستور المغربي يؤكد على، إلى إبقاء أهمية خاصة وكبرى للشباب والإستثمار فيه على اعتبار أنه من أهم العائدات التنموية، كما يشكل في الوقت نفسه الخطر الأكبر من خلال تصريف طاقاته في الإتجاه الخاطئ، نسائلكم السيد رئيس الحكومة على ما أنتم مقدمون عليه لإدماج الشباب؟

السيد الرئيس:

شكرا، الكلمة للسيد رئيس الحكومة.

السيد سعد الدين العثماني رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد النائب المحترم، وشكرا للفريق المحترم على طرح هذا السؤال ذات الأهمية الكبيرة، للسؤال اللي كيهم واحد الفئة عريضة من المواطنين، فكما لا يخفى الشباب يمثل اليوم ثلث المجتمع، ثلث المجتمع، هو رصيد ثمين لبلادنا وبالأرقام تشكل فئة الشباب أي الفئة العمرية ما بين 15 و 34 سنة نحو 34% من مجموع سكان المغرب في آخر إحصاء، كما تمثل 47% من الساكنة



مستعدون أنا كنعن بأنه جيد إذن أتمت الوزارة وضع هذه الإستراتيجية أن تأتي إلى البرلمان إلى اللجنة المعنية وتعرضها على السيدات والسادة النواب وتناقش لأن هناك النقاش ديالها مهم جدا وربما تطور تزداد فيها بعض الأمور التي يمكن للسيدات والسادة النواب يشاركو بها في هاذ الإستراتيجية، وبعدها فورا إن شاء الله سنبدأ في تنزيلها على أرض الواقع.

وبالمناسبة هاذ الإستراتيجية هي مندجة معنى أنها إستراتيجية تدمج مختلف تندمج مع مختلف الإستراتيجيات في مختلف القطاعات الأخرى في التعليم في التشغيل في رفع القدرات التكوينية المهني هاذ الشيء كل شيء تعينها فهي إستراتيجية ليست منعزلة عن الباقي لأن هذا أفقي تعني جميع القطاعات الحكومية فهي إستراتيجية من طابع من نوع خاص حال هاذيك الإستراتيجية ديال العالم القروي، هي تتدخل معها جميع القطاعات وإن شاء الله وسنعمل على تنزيل هذه الإستراتيجية في المرحلة المقبلة بعد تطبيقها وتحينها واعتمادها نهائيا، وشكرا جزيلًا.

السيد الرئيس:

شكرا، الكلمة للسيد النائب قصد التعقيب فيما تبقى من الوقت.

النائب السيد محمد الحجيرة:

شكرا السيد الرئيس،

استمعت بإمعان جواب السيد رئيس الحكومة مشكورا، وهو طبعًا يجيب، تكلم عن سعادة الشباب، أقول يا ليت هذا يتحقق، الشباب غاضب السيد رئيس الحكومة، الشباب قلق، الشباب غير مدمج، الشباب غير مرتاح، كيف تعمل الحكومة لإرجاع الثقة للشباب المغربي لأنه كان له مساهمة كبرى في بناء هذا الوطن في حاضره ويعول عليه طبعًا في المستقبل، وعندما طرحنا السؤال السيد الرئيس استحضرننا السياقات التي يعيش على إيقاعها الوطن من تحولات ديموقراطية وديمقراطية وسياسية وحتى احتجاجات،

على السكة، لأن قطاع بحال هذا لا بد من أن يكون في إطار استراتيجية وطنية مندجة كما قلنا دائما في مختلف المجالات اللي كتهم قطاعات مهمة مثل هذه.

وبالتالي إذن هاذ الاستراتيجية الوطنية شيء مهم وبالمناسبة راه كان خطاب ملكي سنة 2012 وأشار لهاد الاستراتيجية الوطنية وحث على وضعها وعلى تفعيلها هاذ الاستراتيجية كتهدف إلى أن تمكن الشباب من الفرص ومن القدرات التي تؤهله للاندماج، الادمج في المجتمع في التعليم طالبا، في العمل أو في غيره من مجالات المجتمع من خلال التربية ذات جودة عالية والولوج إلى عمل لائق وخدمات صحية ملائمة، المشاركة الفاعلة في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية.

وبالتالي هاذ الاستراتيجية كترتكز على خمسة دالمحاور:

أولا: زيادة الفرص للشباب وإنعاش الشغل وتشغيلهم؛

ثانيا: الرفع من فرص وجودة ولوج الشباب إلى الخدمات الأساسية وتقليص الفوارق الجغرافية كترجعو للسؤال الأول؛

ثالثا: تعزيز المشاركة الفعالة للشباب في الحياة الاجتماعية والمدنية المشاركة في صنع القرار؛

رابعا: تعزيز احترام حقوق الإنسان؛

خامسا: تقوية الأجهزة المؤسساتية للتواصل والإعلام والتقييم والحكامة في مجال الشباب.

وقد تم ترجمة ذلك إلى مجموعة من التدابير فيه تدابير ذات الأولوية فيه 62 التدابير في أفق 2020 وأيضا 75 من التدابير التكميلية في أفق 2030 لأنها هي إستراتيجية تروم تحقيق أهداف معينة سنة 2030، فلذلك نحن ما سنقوم به في القريب يعني في الأسابيع المقبلة هو تحيين هذه الإستراتيجية وأيضا وضع الوسائل التنفيذية باش توضع على السكة، ومن طبيعة الحال نحن



ديال الحكومة؟ أقول وبصراحة إنها مسؤولية الحكومة لأن العرض التعليمي الذي تقدمه للجامعة المغربية داك الشي اللي كي عطي، وبالتالي وجب أن نذهب رأسا إلى إصلاح جذري للمنظومة التعليمية وخصوصا المنظومة الجامعية باش يمكن تكون هاديك الملاءمة، وكما قلتو في الخطاب ديالكم منذ البداية في الشق الأول للسؤال الآخر أنه تكون كتجاوب وكتماشى مع انتظارات ديال الشباب. أيضا تعميم المنح الجامعية، دار مجهود ولكن ما زال عندنا طلبة في المغرب ما عندهم المنح الجامعية وكاين تفاوتات ما بين الجهات، كاين الجهة اللي الطالب يستفيد بالجهة ب18 ألف درهم وكاين اللي 50 ألف درهم، وبالتالي خص شي طريقة باش نعالجوا هاذ الأمور. النقل الجامعي، السكن بالنسبة للطلبة حتى الأكل وموضوع الهجرة، هجرة الأدمغة النابغة اللي خاصها تساعد الإقتصاد الوطني كيتم تهجيرها وتهرب، أيضا كاين شباب مغربي في دول المهجر كيفاش خاصنا نعملو التجارب ديالو الناجحة نجيبوه باش يفيد بلادنا ويفيد الوطن ويفيد الإقتصاد المغربي، وبالتالي هذا المجال يسائل كيما قلتهم جميع القطاعات الوزارية، لذلك جاء الوقت باش يمكن نعملو فيه أكثر.

الشق المتعلق بالتكوين المهني، ليست فيه لا عدالة مجاليه ولهم يجزنون السيد رئيس الحكومة، بالعكس كاين أقاليم، كاين أقاليم أقول محرومة من مجموعة من الشعب، الشعب الآن اللي سوق الشغل تطلبها مركزة في أقاليم ومدن معينة لذلك جا الوقت باش الشباب المغربي أما الشباب في العالم القروي وفي البادية يعاني أكثر والشوارع ديالنا خير دليل فاش كنمشيو للشوارع كيبان لنا أكبر الطاقة اللي عندنا في البلاد هما الشباب جالسين تمايا إذا ما هماش سقطو فشي فح آخر ديال لأن هما عايشين في الأترنيت وعايشين في التيليفون ديالهم وراهم فواحد العالم آخر، لذلك خصنا سياسة عمومية ديالنا باش كيفاش ندخلو احنا لتما معاهم

وأیضا تذكرنا نعمة الإستقرار التي ينعم به الوطن لذلك في هذا الوضع الشباب هم الذين ينادون بأكثر المطالب هم الذين يوجدون على هامش السياسات العمومية في غالبيتهم، وتذكرت أيضا الخطاب الملكي لثورة الملك والشعب اللي كان في 2012، وأيضا الإستراتيجية الوطنية الدامجة للشباب والاستراتيجية الوطنية للشباب والتأخر الكبير الذي عرفه إخراج المجلس الإستشاري للشباب والعمل الجمعي، وعندما خرج أقول خرج فارغا من محتواه علينا جميعا في المؤسسة التشريعية أن نعمل على تجويديها، من أجل أن يجمع طموحات الشباب ومن أجل أن نسمح للشباب بالمساهمة في الانخراط في السياسة العمومية وتقييمها.

السيد رئيس الحكومة،

أين نحن من الخطاب الملكي الذي تكلمتم عنه؟ هذا التأخر ينعكس سلبا على كل القضايا التي تم الشباب؛

السيد رئيس الحكومة،

المشاكل التي تزداد تعقيدا عندما تأخر في إنجازها حتى البدائل التي نقدم تكون صعبة نظرا للتأخر في الإنجاز وهدر الزمن، وبالتالي علينا أن نعطي مفهوم للزمن، لأنه إذا تأخرتم في التحيين وأخرجتم إستراتيجيات شحال ديال الوقت غادي ياخذ هاذ الشي؟ غادي يعطل بزاف وبالتالي هاد الهدر ديال الزمن السياسي في المغرب، وهاد الهدر ديال الزمن الحكومي في المغرب والزمن التشريعي في المغرب هو الذي يسائلنا جميعا لكي ننخرط ونعمل بفعالية كبرى في إنتاج ما يمكن إنتاجه في هذا الباب.

سأقتصر على قطاعات معينة، بالنسبة للتعليم العالي عيب وعار السيد رئيس الحكومة، الطالب المغربي كيمشي يقرأ كيختار شعبة معينة، كياخذ الدبلوم وفي التالي كيقولوا إيو هاد الدبلوم اللي خذيتي لا يتماشى ولا يتناسب مع العرض اللي كاين في سوق الشغل، واش هادي مسؤولية ديال الطالب ولا مسؤولية



الحكومة، يعطي اهتمام لها دوك الشباب باش ما يبقاوش كيدورو في الدواور والطرقا وما عندهم البلاصة فين يلعبو حتى الرياضة باش يمكن نوصلو ملعب باش نعطيهم يمكن لو نخرج منو بطل، يمكن لو يكون يدير الاحتراف في البطولة الوطنية ونقدر نعطيكم مثل، كاين جهة في المغرب ما عندهاش فريق في القسم الممتاز، يعني جهة، جهة فيها 4 مليون وشي حاجة، وكنتكلم على جهة فاس-مكناس ما عرفتش علاش الرياضة تقهرت هنا؟

أكثر من ذلك إيلا مشينا للشبيبة الشغيلة المغربية، الشبيبة الشغيلة المغربية في ظروف الاشتغال دياها وشروط العمل دياها والحقوق الأساسية اللي من أهمها العمل اللائق، أما المرأة، أما المرأة في الشغل، في الأحياء الصناعية صباحا معاناتهن، يعني، ماشي غير كتساءل الضمير يعني تتجاوزنا لذلك، السيد رئيس الحكومة، هاذ الموضوع ديال الشغيلة الشبايية من نساء وشباب، ضروري أنه يدّار فيه مجهود أكثر باش هذه الشبيبة تستغيث، طبعا نزيدكم، السيد رئيس الحكومة، أن تستجيبوا لإنقاذها.

أيضا البرامج المتعلقة بالتشغيل، البرامج لي جات بها ANAPEC أو ADS أو باقي المؤسسات العمومية أو أهداف التنمية ما كاينش فيها تقييم السيد رئيس الحكومة، بغيناها تقييم وكاين منها لي كان فاشل وكاين منها لي كان ناجح نقدرو نثمنوه، ولكن ما يمكنش نجيبو برامج جديدة اللي خصها تخرج من الباب وتدخلوها من الشرحم. وبالتالي خاص تقييم حقيقي باش البرامج اللي ما عطاتش النتائج دياها خاص يكون فيها عمل حقيقي ونجيبو برامج اللي يمكن تكون دايجة للشباب. وهنا كنتكلم على ضرورة تطوير حكمة سوق الشغل وجعله أو جعل هذه الحكامة قادرة ومواكبة للتحويلات السريعة وتقليص وتوحيد الأجهزة المتدخلة في سوق الشغل، بحيث كاين ثلاثة لجان والمراكز والمجالس لي كتدخل والشغل يضيع ما بين كثرة المتدخلين.

فهداك العالم دياهم ونخليوهم ينخارطو فيما نريد على المستوى الوطني.

على مستوى الأرقام وقطاع التشغيل السيد رئيس الحكومة المحترم، هذا القطاع أكثر من 20% من الخريجين حاملي الشهادات ضايعين لا يدجمعهم، وما نطولش فيه بزاف، على 600 ألف طالب على 600 ألف شاب واحد 200 ألف تتمشي تقرا واحد 200 الف كتضيع ما تتقراش، هذه أرقام رسمية لا ديال المندوبية السامية للتخطيط ولا ديال التقارير ديال لآخر تقرير اللي كان البنك العالمي، واحد 50 ألف هي اللي كتكمل قرايتها واللي كايمشي لسوق الشغل واحد 2% واحد 10 ألف يعني عندو هاد الفرص لأنه قدر يوصل بمشي لسوق الشغل.

شق آخر من الشباب غير المتعلم، بغينا شي خطوة شي طريقة باش يمكن الشباب غير المتعلم في العالم القروي ولا الجبلي ولا في المدينة كيفاش نلقاوا قنوات يمكن يدجمو الاقتصاد المغربي ويكون قيمة مضافة لهاد الإقتصاد، أيضا آخر الإحصاء مليون و600 ألف شاب مغربي ما بين 15 و24 سنة هو خارج كل المنظومة، يعني ما خدام ما كامل قرايتو على الهامش، لذلك فعلا هاد الموضوع ماشي ساهل واللي قال ساهل راه ما تيكونش صادق، ولكن خاص مجهود استثنائي.

في الرياضة، الرياضة المغربية لا الفردية ولا الجماعية فيها يعني رجوع إلى الخلف، اندحار يمكن لي نقول وكاين من يتلاعب بالمنشآت الرياضية ويكريبها ويبعث فيها فسادا، وأنا متيقن بأن السيد الوزير هاذ الملف من الملفات اللي السخونة عندكم السيد الوزير المسؤول على القطاع اللي خاصو يتعالج وخاص الناس يتعاقبو وخاص تكون لجان تحقيق باش ما يمكنش الشباب حتى في الرياضة، بغاو يلعبو الرياضة نلعبو، أما الرياضة في العالم القروي، أبناءنا في البادية وفي الجبل ما عمرهم شافو الكازو اخضر كيشوفوه غير في التلفزيون، لذلك بغيت الوزارة وبغيت السيد رئيس



الكثير من يعني حكومات سابقة دارت برامج مهمة، اليوم خصنا نعاود نراجعوها ونطوروها متفق ولكن ماشي نقولو حتى حاجة ما دارت في بعض الأمور، لا، هناك كثير من الأمور إيجابية، ولكن التحدي يزداد مع مرور الوقت، لأن هاد الساكنة ديال 15 إلى 34 سنة الآن كتزيد العدد دياها، العدد دياها كيزيد. عندنا نقص دابا في الولادات في المغرب بمعنى أنه عدد الأطفال en absolu معنى العدد الإجمالي ديال الأطفال كينقص ولكن العدد ديال الشباب كيزيد، بمعنى أنه اليوم أمام تحدي أكبر من التحدي اللي كانت عليه الحكومة السابقة اللي كان التحدي أمام أكبر من التحدي اللي كانت عليه الحكومة السابقة في مجال الشباب هذه النقطة الأولى؛

النقطة الثانية، بالنسبة للتكوين المهني اللي اشترتو له، بالعكس التكوين المهني قام بجهود كبيرة جدا وهناك برنامج طموح بالنسبة للتكوين المهني، هناك برنامج طموح في المستقبل، اليوم هناك برجة ديال استفادة 5 ملايين، 5 ديال المليون ديال المستفيد من الشباب في التكوين المهني سواء كان التكوين المهني الأساسي ولا التكوين المستمر من هنا إلى 2021، 5 سنين الجاية تقريبا خمسة ديال المليون اللي مخطط له يستافدو من الشباب، وباش نوصلو لهاد الشي سيتم إحداث أكثر من 120 مؤسسة جديدة في مختلف مناطق المغرب، ضمنها 120 بمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل بمعدل 24 مؤسسة سنويا، وهذا واحد التطور مهم وغادي تكون فيها تخصصات جديدة كتندمج مع القطاعات الجديدة الواعدة وهاد الشي فيه ديناميكية بمعنى كل مرحلة كتعاود ثاني كتم دراسة وكنشوفو شنو هي التخصصات الجديدة الواعدة اللي ضرورية وكنحاولو ما أمكن عاود تخرج فيها تخصصات جديدة، وهذا مهم جدا وهذا سيتم فيه تطوير مختلف المجالات اللي مرتبطة به ومجال التكوين الأساسي الذي من المنتظر أن يمد سوق الشغل بما يفوق 2 ديال المليون شاب وشابة، وكما

الشق المتعلق بالأمن الثقافي للشباب المغربي، ما كايناش رؤية إستراتيجية للحكومة فهاد الباب، إن الأمن الثقافي في نظرنا، في نظر فريق الأصالة والمعاصرة يعد عنصرا لا غنى عنه من عناصر النهضة الإجتماعية، فهو يوفر الثقافة الصالحة المحصنة والمتفاعلة والحامية للشباب المغربي من مجموعة من التيارات الهادمة اللي كتدعو للعنف واللي كتدعو للإرهاب، حيث أننا كتصايبو بواحد النوع ديال التوتر والقلق ملي كنشوفو الشباب ديانا المغربي موجود في شي جبهة من الجبهات ديال الإرهاب والقتل والدم في بعض المناطق في العالم. لذلك نحن في حاجة ماسة إلى إستراتيجية ثقافية شاملة، ليست فقط من أجل خلق نخضة ثقافية ولكن لأكثر من ذلك، ونسجل للأسف غياب هذه الرؤية لدى الحكومة في مجال يشكل تحديا أساسيا لبلادنا وإن لم ننتبه إليه، سوف نترك شبابنا ضحية لهجوم الثقافات الدخيلة بدون مناعة مفكر بها بثبات وروية، شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد النائب، شكرا. الكلمة للسيد رئيس الحكومة فيما تبقى من الوقت.

السيد سعد الدين العثماني، رئيس الحكومة:

شكرا جزيلًا،

شكرا السيد الرئيس،

شكرا السيد النائب المحترم،

فعلا سياسة الإهتمام بالشباب وتأهيل الشباب كما قلنا بالنسبة الاستراتيجية هي سياسة أفقية تم مختلف جوانب الحياة ديال المواطن، وبالتالي هي كتندمج في جميع القطاعات. ولكن راه فكل حاجة راه كاين شي حاجة تدارت، كاين النقص يمكن أن نقول هناك نقص، نحتاج إلى استدراك، نحتاج، ولكن راه هناك



السيد الرئيس:

شكرا للسيد رئيس الحكومة، شكرا للسيدات والسادة أعضاء الحكومة، شكرا للسيدات والسادة النواب رفعت الجلسة.

قلت منذ قليل التكوين المهني هو واحد التكوين لي نسبة الإندماج في الشغل فيه عالية جدا كتراوح في المتوسط 75% وهذا هو الإيجابية دبال التكوين المهني، ولأول مرة كما قلت منذ قليل مرة أخرى هاد السنة الآن غادي يخرج المقتضيات الضرورية لتمتع الناس لي عندهم الباكلوريا للتكوين المهني بالمنحة وغادي تكون هادي دعم قوي لقطاع التكوين المهني ولدفع الشباب يمشيو للتكوين المهني.

بالنسبة أنا متفق مع السيد النائب اللي دوا على إشكالية الإندماج بالنسبة الشباب في التعليم، عندنا اليوم ما يقرب من 250 ألف شاب أو طفل أو شاب كيخرجو من التعليم الهدر المدرسي سنويا، تصورو هاد سنويا يعني واحد العدد كبير وهو كيشكل تحدي وبالتالي احنا غادي نديرو واحد السياسة خاصة لمقاومة هذا الهدر المدرسي، ماشي ما كانت من قبل كانت باستمرار ولكن كتحتاج باستمرار كما قلت إلى تكييف وإلى تطوير وهي اللي كتصعب الشباب الإندماج في سوق الشغل. الحمد لله أن التكوين المهني كياخذ جزء كبير منهم جزء الكبير منهم كيندجو في التكوين المهني بعد ذلك كياخذهم وكيكونهم كيحاول ما أمكن يعاود يضحهم في سوق الشغل، ولكن هذا لا يمنع أنه نحتاج إلى أن نبذل جهود جديدة. هاد الإستراتيجية اللي قلنا منذ قليل ستخرج بعد أسبوعين تقريبا نخرجو هاد الإستراتيجية ما غاديش نطولو فيها نخرجوها إن شاء الله، وغادي نعتمدوها وغادي نحالو ما أمكن نفعلوها ونسرعو الإهتمام بالشباب بإذن الله وفق هاد الإستراتيجية المندجة وشكرا جزيلًا.